



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثلجي - الأغواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

دور التدقيق الخارجي في امتثال المؤسسات

الاقتصادية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية

دراسة لعينة من مراجعي الحسابات الخارجيين لولاية الأغواط

الأستاذ المشرف:

✓ د- عبيرات لخضر

من إعداد الطالبة:

✓ دهل حليمة

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر أ	- د. بعداش الطاهر
مقرا	أستاذ محاضر أ	- د. عبيرات لخضر
ممتحنا	أستاذ مساعد أ	- د. بدرينة مراد

السنة الجامعية: 2022-2023





## شكر وعرفان

الحمد لله حمد الشاكرين على جلال فضله وعظيم نعمه، الحمد لله الذي كفاني مؤونة الدراسة، ويسر لي من الوقت والجهد والصحة والعزيمة ما أعاني على إتمامها إنه على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأخيار والأطهار وبعد: فالفضل لا يمحو الشكر وإن كان بثلج الصدور وإن كنت شاكرا فكيف لي أن أبدأ بغير أستاذي الفاضل الدكتور " عبيرات لخضر " الذي كان عوننا لي ولم يألو جهدا في الإرشاد والنصح والعمل للمساعدة في إخراج هذه الرسالة على أكمل وجه، فشكرا له على جهده الحثيث ودأبه المتواصل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والاعتزاز إلى الأستاذ الدكتور " نقاز أحمد"، الأستاذة الدكتورة " مشراوي سميرة"، الأستاذ الدكتور " بعاج الهاشمي"، الأستاذ الدكتور " هيشر أحمد" على المساعدات الجليلة في إتمام هذه الرسالة.

كما أوجه شكري وتقديري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقييمهم لها، وإبداء ملاحظاتهم القيمة. كما لا أنسى شكر طاقم قسم العلوم المالية والمحاسبة وأخيرا وليس آخرا أشكر كل من ساهم معي ولو بالكلمة الطيبة، وأعتذر لمن فاتني ذكره ولم أتمكن في هذا المقام من شكره، سائلا الله تعالى أن لا يضيع لهم أجرا.

وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.



# إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:  
الحمد لله الذي وفقنا لنتمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح  
بفضله تعالى مهداة

إلى أعز ما أملك في الوجود إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها، إلى من لا يمكن للأرقام أن  
تحصي فضلها، إلى من كان دعائها سر نجاحي، إلى شمعة متقدمة تنير درب حياتي، إلى من أرضعني  
الحب والحنان، إلى القلب الناصع بالبياض ومنبع الرحمة يا من أحببني دون شروط ومقابل، ولم  
تبخل علي يوماً بعطفها وصلواتها ودعائها، إليك "يا أجمل أم في الدنيا"  
إلى من علمني أن الإخلاص أساس النجاح وعلمي حب القرآن وحب الوطن ودفعتني  
بكل حزم "أبي العزيز"

إلى من شاركوني حليب الأمومة وقاسموني الفرح والحزن وسقف البيت، إخوتي وأخواتي "رقية،  
خديجة، كلثوم، صفية، عبد الرزاق، عبد الرحمان"، حفظهم الله ورعاهم.  
إلى أخواتي التي وهبتني الدنيا إياهن "هبة، أمينة، فاطمة، إيمان"، إلى من قاسمتني مشواري الجامعي "  
نسرين ملوكي " أدام الله صداقتنا.

إلى كل الأساتذة في كل المراحل، إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة،  
فجزاهم الله عني خير الجزاء.

أهدي إليكم رسالة الماجستير داعية المولى سبحانه وتعالى أن تكفل بالنجاح والقبول من طرف أعضاء  
لجنة المناقشة.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر
	اهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	ملخص الدراسة
01	مقدمة
<b>الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة</b>	
05	تمهيد:
06	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق الخارجي
06	المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي أنواعه وأهدافه
06	الفرع الأول- تعريف التدقيق الخارجي
07	الفرع الثاني- أنواع التدقيق الخارجي
10	الفرع الثالث- أهمية وأهداف التدقيق الخارجي
12	المطلب الثاني : تعريف المدقق الخارجي ومسؤولياته
13	الفرع الأول- تعريف المدقق الخارجي
14	الفرع الثاني- مسؤوليات المدقق الخارجي
15	الفرع الثالث : حقوق وواجبات مدقق الحسابات
16	المطلب الثالث : فروض ومعايير التدقيق الخارجي
16	الفرع الأول: فروض التدقيق الخارجي
17	الفرع الثاني: معايير التدقيق الخارجي
19	الفرع الثالث- معايير إعداد التقرير
22	المبحث الثاني : الإطار النظري للمسؤولية الإجتماعية
22	المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الإجتماعية وعناصرها

22	الفرع الأول- مفهوم المسؤولية الإجتماعية
23	الفرع الثاني- عناصر المسؤولية الإجتماعية
24	المطلب الثاني: أبعاد و مبادئ المسؤولية الإجتماعية
24	الفرع الأول - أبعاد المسؤولية الإجتماعية
26	الفرع الثاني - مبادئ المسؤولية الاجتماعية
28	المطلب الثالث : أهمية ومجالات المسؤولية الإجتماعية
28	الفرع الأول أهمية المسؤولية الاجتماعية
29	الفرع الثاني : مجالات المسؤولية الإجتماعية
31	المبحث الثالث: حدود التدقيق الخارجي بالنسبة للمسؤولية الإجتماعية
31	المطلب الأول: المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية
33	المطلب الثاني: تدقيق المسؤولية الإجتماعية
38	المطلب الثالث: مسار عملية التدقيق الإجتماعي في إطار المسؤولية الإجتماعية
44	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة</b>	
45	تمهيد
46	1- وصف عينة الدراسة
46	1-1- تحليل المؤهل العلمي
47	1-2- الوظيفة الحالية
48	1-3- الخبرة المهنية
49	2- صدق الاتساق الداخلي
49	2-1- المتغيرات
54	3- ثبات وصدق الاستبيان
54	3-1- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha
56	3-2- دراسة معامل الثبات لكل محور بمفرده
57	4- تحديد جهة الإجابة
67	خلاصة الفصل
67	خاتمة
70	قائمة المراجع
75	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
10	الجدول رقم (1): أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي.
12	الجدول رقم (2): الأهداف التقليدية والمعاصرة للتدقيق الخارجي.
46	الجدول رقم: (03) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
47	الجدول رقم: (04) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية
48	الجدول رقم: (05) يمثل نسبة أفراد العينة حسب الخبرة المهنية
50	الجدول رقم (06) يمثل عبارات العنصر -1- إجراءات التدقيق الخارجي
51	الجدول رقم (07) يمثل عبارات العنصر -2- مسؤوليات المدقق الخارجي
52	الجدول رقم (08) يمثل عبارات العنصر -3- المسؤولية الإجتماعية 16 عبارة
54	الجدول رقم (09) معامل الثبات الكلي (الفا كرونباخ)
55	الجدول رقم (10) يمثل تحديد العبارات الضعيفة.
56	الجدول رقم (11) يمثل معامل الثبات (الفا كرونباخ) لإجراءات التدقيق الخارجي
56	الجدول رقم (12) معامل الثبات (الفا كرونباخ) لمسؤوليات المدقق الخارجي
57	الجدول رقم (13) معامل الثبات الجزئي (الفا كرونباخ) لمحور التدقيق الخارجي
57	الجدول رقم (14) يمثل معامل الثبات الجزئي (الفا كرونباخ) للمسؤولية الإجتماعية
57	الجدول رقم (15) يمثل نوع الإجابة
58	الجدول رقم (16) يمثل مجال الإجابة
58	الجدول رقم (17) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة على المحور الأول
59	الجدول رقم (18) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة على المحور الثاني
59	الجدول رقم (19) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة لفقرات عنصر التدقيق الخارجي
60	الجدول رقم (20) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة لفقرات عنصر مسؤوليات المدقق الخارجي
60	الجدول رقم (21) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة على فقرات المسؤولية الاجتماعية
61	الجدول رقم (22) يمثل معامل الارتباط بين $X_1$ و $Y$
62	الجدول رقم (23) يمثل العلاقة الإنحدارية بين $X_1$ و $Y$
62	الجدول رقم (24) يمثل تحليل ANOVA
63	الجدول رقم (25) يمثل معامل الارتباط بين $X_2$ و $Y$

## قائمة الجداول:

63	الجدول رقم(26) يمثل العلاقة الإنحدارية بين $X_2$ و $Y$
64	الجدول رقم(27) يمثل تحليل ANOVA
64	الجدول رقم(28) يمثل معامل الارتباط بين $X$ و $Y$
65	الجدول رقم(29) يمثل العلاقة الإنحدارية بين $X$ و $Y$
66	الجدول رقم(30) يمثل تحليل Anova

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
21	الشكل رقم(1): معايير التدقيق المتعارف عليها.
26	الشكل رقم(2): يمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية):
26	الشكل رقم (3) : مبادئ المسؤولية الاجتماعية .
30	الشكل رقم (4) : مجالات المسؤولية الإجتماعية.
41	الشكل رقم(5): أنشطة التدقيق الإجتماعي
47	الشكل رقم (6) : يمثل توزيع المستجيبين حسب مؤهلهم العلمي
48	الشكل رقم(7): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية
49	الشكل رقم:(8): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى كيفية دور التدقيق في إمتثال المؤسسات الإقتصادية لمبادئ المسؤولية الإجتماعية فتناولت أدبياتها النظرية مفهوم كل من التدقيق والمسؤولية الإجتماعية، محدداتهما بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في ذلك، وأسقطناها على عينة من مكاتب التدقيق ومجموعة من الأساتذة الجامعيين بولاية الأغواط، من خلال إتباع منهج وصفي تحليلي وقد كانت أهم نتائج دراستنا انه لوظيفة التدقيق دور كبير في تجسيد وتمثيل المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة كما أن معظم المدققين الخارجيين المتواجدين بالولاية يعطون إهتماما كبيرا بمسؤوليتهم الإجتماعية.

**الكلمات المفتاحية :** التدقيق الخارجي ، المدقق الخارجي ، معايير التدقيق المتعارف عليها ، المسؤولية الإجتماعية ، المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية .

**Summary :**

This study aims to find out how auditing plays a role in the compliance of economic institutions with the principles of social responsibility. Its theoretical literature dealt with the concept of both auditing and social responsibility, their determinants, in addition to the factors influencing this, and projected it on a sample of auditing offices and a group of university professors in the state of Laghouat, by following the method Descriptive and analytical, and the most important results of our study were that the audit function has a major role in the embodiment and representation of social responsibility in the institution, and most of the external auditors present in the state give great attention to their social responsibility.

**Keywords:** External Audit, External Auditor, Recognized Auditing Standards, Social Responsibility, Accounting for Social Responsibility.



## مقدمة عامة



## مقدمة:

تواجه المؤسسات في ظل المنافسة وتفتح الاقتصاد الوطني على الخارج ضغوطات شديدة تفرض عليها استخدام التقنيات الحديثة في التسيير والرقابة لمواكبة التطورات التي تحدث على المستوى الدولي، ونظرا للنتائج الايجابية التي حققها التدقيق في المجال المالي والمحاسبي، ما يجعلها محافظة على وظيفة التدقيق وفق المعايير المتعارف عليها لزيادة الثقة في المؤسسة. إهتم الباحثون بإدخال عملية التدقيق في المجال الاجتماعي والإستفادة من تقنياته العلمية والمنهجية، وعليه ظهر ما يعرف بالتدقيق الاجتماعي والذي يعتبر ضروريا لتحقيق التكامل بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، كما لا ننسى أن اهتمام المؤسسة بالجوانب الاجتماعية يتعدى مسؤوليتها الاقتصادية ليشمل بيئتها التي تعيش فيها والأطراف المتعاملة معها من موردين، عاملين، عملاء، منافسين... الخ والمجتمع بصفة عامة، كما أنه أصبح هناك شهادات ومعايير حول المسؤولية الاجتماعية إلى جانب المعايير والقوانين المالية التي تحكم المؤسسة والتي تعكس الممارسات والمساهمات التي قامت بها في سبيل خدمة المجتمع كافة، ومن شأن هذا الاهتمام أن يجعل المؤسسة ترتقي وتهتم بتطوير وتنمية المجتمع الذي يعتبر مصدر مدخلاتها ومخرجاتها.

تحتم على المؤسسة اليوم بأن مسؤوليتها لا تقتصر على تحقيق عوائد مالية واقتصادية من إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، بل أصبحت تمتد إلى حماية المجتمع والبيئة التي تعمل فيها. ذلك أن تكاليف إنتاج السلع لا تنحصر بتلك التي تضمنها التقارير المالية، بل هناك تكاليف أخرى جديرة بأن تحاسب عليها، مما أدى بالمؤسسة إلى إعداد تقارير خاصة أو أجزاء من تقاريرها السنوية للحديث عن أدائها الاجتماعي والبيئي وحتى تزداد الثقة في تلك التقارير أصبحت المؤسسة تقوم بالتدقيق والتحقق من أدائها الاجتماعي والبيئي من قبل مدققين مستقلين ومحايدين مدركة لأهمية التدقيق الاجتماعي والبيئي.

وزيادة على ذلك فقد لجأت المؤسسة إلى وضع سياسات وخطط تساعد في تحقيق هذه المسؤوليات وعلى رأسها تلك الاجتماعية، فأصبحت المسؤولية الاجتماعية تمثل مفهوما راسخا تدمج فيه المؤسسات القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن إنشغالاتها عن طريق تفاعلها مع أصحاب المصالح على أساس طوعي، فيكون إلتزام المؤسسات بمبادرات المسؤولية الاجتماعية خاصة على المدى الطويل من شأنه العودة بفوائد كبيرة للمؤسسة والمجتمعات.

## الإشكالية:

ومما سبق نطرح إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

ما هو دور التدقيق الخارجي في إمتثال المؤسسات الاقتصادية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح هذه الأسئلة الفرعية:

1. هل تلتزم المؤسسة بتدقيق مسؤوليتها الاجتماعية؟

2. هل يقوم المدقق الخارجي بتدقيق الأداء الإجتماعي والبيئي للمؤسسة؟
3. هل استخدام التدقيق في المسؤولية الإجتماعية يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة؟

### فرضيات الدراسة:

1. تطبق المؤسسات الإقتصادية في الجزائر معايير وإجراءات التدقيق الإجتماعي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسة.
2. يلتزم المدققين الخارجيين بتدقيق الأداء الإجتماعي والبيئي للمؤسسة.
3. استخدام التدقيق في المسؤولية الإجتماعية يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة وذلك أنه يساهم في تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة ويساهم في نجاحها.

### أسباب إختيار الموضوع:

يرجع إختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- تطابق موضوع الدراسة مع التخصص الدراسي للطالب وهو محاسبة وتدقيق.
- قلة البحوث التي تناولت دور التدقيق الخارجي بالنسبة للمسؤولية الإجتماعية.

### أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- التعرف على الإطار النظري للتدقيق الخارجي والمسؤولية الإجتماعية.
- تحديد دور التدقيق الخارجي في امتثال المؤسسات لمبادئ المسؤولية الإجتماعية.
- تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتضمن التدقيق الخارجي والمسؤولية الإجتماعية.
- التوصل إلى عدد من التوصيات والنتائج المفيدة التي تساهم في حث المؤسسة على تبني المسؤولية الإجتماعية وتحسين أدائها وتحقيق أهدافها.

### أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية تطور مهنة التدقيق لمسايرة التطورات التي حدثت في علم المحاسبة، وإستجابة للمطالب المستمرة من المجتمع بضرورة تحمل الشركات لمسؤولياتها الإجتماعية تجاه المجتمع، وقد إستجابت لجنة ممارسة التدقيق التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين لذلك، وأصدرت بيانا حول مراعاة المسائل الإجتماعية والبيئية في تدقيق البيانات المالية، لذا فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من أهمية المسؤولية الإجتماعية موضوع الدراسة، ومعرفة واقع تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين عينة الدراسة للتدقيق الإجتماعي.

**حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: إنحصرت الدراسة في الحدود الجغرافية لولاية الأغواط، فقد شملت مكاتب التدقيق وكلية الإقتصاد المتواجدة في الولاية فقط.

الحدود الزمانية: جرى البحث نظريا ابتداء من شهر جانفي 2023 إلى غاية شهر مارس من نفس السنة، أما الجانب الميداني فكان ابتداء من شهر مارس إلى غاية شهر جوان من نفس السنة.

**منهج الدراسة:**

تم الإعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل مبادئ المسؤولية الإجتماعية وكذا معايير التدقيق الخارجي عن طريق تجميع المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع، أما الفرضيات فأخضعت لمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، ومعامل الارتباط لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، أما النتائج تم الحصول عليها بإستخدام برنامج SPSS.

**صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا خلال إجرائنا هذا البحث مجموعة من الصعوبات أهمها:

1. عدم إمتلاك المعلومات الكافية حول موضوع البحث.

2. صعوبة الربط بين متغيرات الدراسة.

3. صعوبة البحث عن المشاركين في الدراسة

**هيكل الدراسة:**

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمن تلخيص عام للدراسة.

**الفصل الأول:** الذي سوف نستعرض فيه الخلفية النظرية للموضوع من حيث التطرق بشيء من الإيجاز إلى ماهية كل من وظيفة التدقيق والمسؤولية الإجتماعية، مع إبراز الدور الذي تلعبه هذه الوظيفة في تحقيق أهداف المؤسسة.

**الفصل الثاني:** سيكون تطبيقيا نحاول فيه إسقاط الجانب النظري على مجموعة من مكاتب التدقيق والأساتذة الجامعيين بولاية الأغواط من أجل معرفة مدى إعتماها على وظيفة التدقيق لدعم وتحسين فعالية قراراتها ودوره في إمتثالها لمبادئ المسؤولية الإجتماعية.



## الفصل الأول:

الجانب النظري للدراسة



**تمهيد:**

إن وظيفة التدقيق الخارجي لم تعد مقتصرة على التدقيق المالي فقط، بل تطورت وفق إطار مسؤوليتها الإجتماعية لتشمل كل الوظائف والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، فأصبحت تقوم بتدقيق الجوانب الإجتماعية والبيئية، وهذا نتيجة للتحديات التي فرضتها التنمية المستدامة، ومع ظهور الأطراف ذات المصلحة أصبحت المؤسسات اليوم تحت ضغط ليس فقط حول أدائها الإجتماعي والبيئي، ولكن معلومات حول التنمية المستدامة التي تراعي الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ذلك فهناك محاولات لتطوير عملية تقييم أداء المؤسسات من ناحية تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة، ومن هنا وجد الطلب على خدمة التأكيد التي تهدف إلى تدقيق المسؤولية الإجتماعية.

ولذلك فإن المسؤولية الإجتماعية تصبح شيئاً فشيئاً من الممارسات الأساسية في ثقافة مؤسسات البلدان النامية وتؤدي إلى إيجاد نطاق جديد بين القطاعات العامة والخاصة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية ونشر الوعي البيئي.

وللإمام بالموضوع أكثر سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لوظيفة التدقيق والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وذلك من خلال مبحثين وهما:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق الخارجي  
المبحث الثاني: الإطار النظري للمسؤولية الإجتماعية

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق الخارجي

لقد تغيرت النظرة إلى التدقيق نتيجة الحاجة إليه فالتدقيق يعتبر شكل من أشكال الرقابة، وقد تطور مع تطور الحياة الإنسانية وخاصة الإقتصادية منها، فقد نال التدقيق إهتماما واسعا في الأوساط المالية والإقتصادية والقانونية وحتى الإجتماعية منها، والتدقيق لا يخدم المؤسسة ومختلف مصالحها فقط، بل يخدم مختلف الجهات الخارجية المتعاملة مع المؤسسة.

ومنه سنتطرق في هذا المبحث لدراسة:

- مفهوم التدقيق الخارجي أهدافه وأنواعه
- تعريف المدقق الخارجي ومسؤولياته
- معايير التدقيق الخارجي

### المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي أنواعه وأهدافه

سنخصص هذا المطلب لدراسة مفهوم التدقيق الخارجي أهدافه وأنواعه

#### الفرع الأول- تعريف التدقيق الخارجي:

للتدقيق الخارجي عدة تعاريف نذكر منها :

**التعريف الأول:** "التدقيق هو فحص المعلومات أو البيانات من قبل شخص مستقل أو محايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني".<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** عرفه مجمع المحاسبين الداخليين " بأنه إجراءات منظمة لتقييم فعالية وكفاءة نشاط المؤسسة، وتقديم تقرير مناسب إلى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات".<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** يعرف المواصفة إيزو 9000: "2005 للمراجعة " : { بأن التدقيق هو عملية منظمة أو نظامية مستقلة وموثوقة تتحصل على دليل المراجعة وتقييمه بموضوعية لتحديد مدى الإيفاء بمعايير المراجعة }.<sup>3</sup>

**التعريف الرابع:** تدقيق الحسابات عبارة عن فحص الأنظمة الرقابية والبيانات والمستندات وكذلك الدفاتر المحاسبية الخاصة بالمؤسسة أو المنظمة فحصا نظاميا ومطابقا للمواصفات والمعايير العالمية

<sup>1</sup> - هادي التميمي: "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2004، ص20.

<sup>2</sup> - هادي التميمي، نفس المرجع السابق، ص24.

<sup>3</sup> - إسماعيل إبراهيم الفزاز: "تدقيق أنظمة الجودة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2010، ص1.

المعترف بها، والخروج من هذا الفحص برأي منطقي ومحايد يدل دلالة واضحة عن مدى تطابق القوائم المالية للمنشأة أو المؤسسة لما هو موجود على أرض الواقع.<sup>1</sup>

**التعريف الخامس:** "التدقيق هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر والدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه المعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك للأطراف المعنية".<sup>2</sup>

ومن التعاريف السابقة نستخلص التعريف الشامل الآتي :

هو عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقييمها فيما يتعلق بحقائق حدوث وقائع وأحداث إقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقيق والذي يمكن تفسير التدقيق الخارجي من خلاله كعملية منتظمة أي ان الفحص الذي يقوم به المدقق يعتمد على التخطيط المسبق والمتمثل في برنامج التدقيق المعد مقدما، كما تمثل أدلة الإثبات الأداة الأساسية الدالة على الاحداث الإقتصادية لتقييمها بصورة موضوعية وتمثيل الحكم المهني للمدقق دورا أساسيا في إجراء التطابق وتحديد ماهية الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية.

### الفرع الثاني - أنواع التدقيق الخارجي:

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة، أي أن مفهوم التدقيق والأصول التي تقوم عليها لا تتغير بتغير الزاوية التي ينظر منها إلى عملية التدقيق حيث يمكننا التمييز بين الأنواع التالية:

#### 1. من حيث نطاق عملية التدقيق:

ينقسم التدقيق حسب هذه الزاوية إلى :

1- **التدقيق الكامل:** إن المقصود بالتدقيق الكامل التدقيق الذي يحمل المدقق فيه إطار غير محدد

للعمل الذي سيؤديه وفيه يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاضل فيما يقوم به من أعمال، ويلجأ المدقق إلى إتباع أسلوب التدقيق الكامل في الغالب عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام

<sup>1</sup> - محمد تهامي طواهر ومسعودة صديقي: "المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2003، ص9.

<sup>2</sup> - براهيم فوزية ونبق ابو بكر: "التدقيق الخارجي واثره على تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية"، سنة ثانية ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2016/2017، ص10.

الرقابة غير مرضية مما يجعلها غير مطمئنة تماما لقوة هذا النظام، ويضطر إلى استخدام أسلوب التدقيق الكامل لتحديد برنامج عمله.<sup>1</sup>

2- **التدقيق الجزئي** : يقتصر على بعض العمليات والبنود دون غيره، وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج للرأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر على ما حدد له من مواضيع.<sup>2</sup> ويجب على المدقق اتفاق كتابي يحدد فيه المطلوب منه القيام به، كما يجب عليه أن يذكر في تقريره تفاصيل ما أداه من عمل حتى لا تقع عليه المسؤولية.

### أ. من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق:

وينقسم إلى:

1- **التدقيق النهائي** : يتميز هذا النوع من التدقيق بأنه يتم بعد إنتهاء السنة المالية إعداد الحسابات والقوائم المالية، ويلجأ المدقق إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدى فيها العمليات بصورة كبيرة

2- **التدقيق المستمر**: تتم في هذا النوع عمليات الفحص وإجراء الإختبارات على مدار السنة المالية وعادة ما يتم ذلك بطريقة منظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية إعداد القوائم المالية الختامية<sup>3</sup>

### أ. من حيث درجة الإلزام :

في ظل هذا المعيار ينقسم التدقيق إلى :

1- **التدقيق الإلزامي** : هو الذي ينص عليه القانون في الدولة، ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على الشركة التي تتخلف عن القيام بذلك بتقارير حساباتها الختامية تدقيق من قبل مدقق الحسابات المرخصين.

2- **التدقيق إختياري**: هو التدقيق الذي يتم دون إلزام معين بالقانون ومنها بعض التدقيقات التي قد تطلبها إدارة المؤسسة من المدقق الخارجي لتحقيق غرض معين لإتخاذ قرار معين بناء على نتيجة التدقيق<sup>4</sup>

### أ. من حيث مدى الفحص : (حجم الإختبارات):

في ظل هذا المعيار ينقسم التدقيق إلى:

<sup>1</sup> - محمد السيد سرايا : "أصول المراجعة والتدقيق الشامل"، المكتب الجامعي مصر، 2007، ص40.

<sup>2</sup> - محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي: "المراجعة الخارجية"، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص5.

<sup>3</sup> - سامي محمد الوقاد لؤي محمد وديان: "تدقيق الحسابات (1)"، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، ص39.

<sup>4</sup> - سامي محمد الوقاد ولؤي محمد وديان، مرجع سابق، ص40.

1- **التدقيق التفصيلي:** وهو التدقيق الذي يقوم المدقق من خلاله بفحص جميع القيود والدفاتر والغش والتلاعب، ولذلك نجد هذا النوع من التدقيق يناسب المؤسسات الصغيرة لأن عدد عملياتها قليل نسبياً.

2- **التدقيق الإختياري:** هو التدقيق الذي يعتمد على إقتناع مدقق بصحة وسلامة الرقابة الداخلية .

#### IV. من حيث الأهداف:

حسب هذا المعيار ينقسم التدقيق إلى:

1- **التدقيق المالي:** يتم إجراء التدقيق المالي طبقاً للميادين المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، ولتحديد ما إن كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً لهذه المبادئ .

2- **التدقيق الإداري:** يقوم هذا النوع من التدقيق على إختيار وتقييم المعلومات الخاصة بتسيير وظيفة من وظائف المؤسسة بهدف إبداء رأي محايد حول هذه المعلومات ومدى ملائمتها في إتخاذ القرارات المختلفة.<sup>1</sup>

3- **تدقيق الأهداف:** يقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة المرسومة سلفاً والمخطط لها قد تحققت فعلاً، فالتدقيق لم يعد هدفه تصيد الأخطاء وإنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية .

4- **التدقيق الإجتماعي:** يعني هذا النوع من التدقيق التأكد من المؤسسة المعنية تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه .

#### V. من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق:

ينقسم التدقيق من هذه الزاوية إلى :

1- **التدقيق الداخلي:** هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من داخل المؤسسة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى التأكد من أن البيانات والمعلومات المقدمة لإدارة سليمة ودقيقة وموثوقة كذلك يحدد مخاطر الإستغلال والإستثمار التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، ويقدم تقرير لمختلف المستويات الإدارية المعنية، عن الإنجازات والفروقات وأسبابها وطرق حل المشكلات.

2- **التدقيق الخارجي:** هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - خالد أمين عبد الله: "علم التدقيق الحديث للحسابات النظرية والعملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2000، ص36.

<sup>2</sup> - سامي محمد الوقاد ولؤي محمد وديان، مرجع سابق، ص 37 - ص38.

الجدول رقم (1): أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي.

التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
تنفذ مهمة التدقيق من شخص مستقل تماما عن المؤسسة.	تنفيذ مهمة التدقيق من شخص داخل المؤسسة (مأجور).
يعتبر التدقيق الخارجي إجباري يفرض عليها المشرع .	يعتبر التدقيق الداخلي إختياري للمؤسسة ، فإنشأؤه يدخل ضمن إستراتيجيات وأهداف المؤسسة.
التدقيق في العمليات قصد تحديد مدى فعالية نظام المراقبة الداخلية ومصادقية المعلومات المالية .	التدقيق في العمليات بهدفه تحسين وتطبيق صحيح للسياسات والإجراءات ، فالتدقيق لا يقتصر على الجانب المالي فقط.
يكون المدقق مستقل تماما عن إدارة المؤسسة في كل عمليات الفحص والتقييم.	من الضروري أن يكون المدقق مستقلا عن الخزينة ومصالحة المحاسبة وكذا باقي وظائف المؤسسة لكنه يبقى يتبع الأوامر الصادرة إدارة المؤسسة.
التدقيق يكون بصفة دورية يحدده المدقق حسب برنامج تدخلاته.	تدقيق العمليات في المؤسسة يكون بصفة مستمرة على مدار أيام السنة.

المصدر: هادي التميمي: "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2.

### الفرع الثالث-أهمية وأهداف التدقيق الخارجي:

#### • أهمية التدقيق الخارجي:

يعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المنشأة وخارجها ولا يعتبر غاية بحد ذاتها، بحيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة ومن هذه الأطراف:

- **إدارة المنشأة** : يعتبر التدقيق مهما لإدارة المشروع حيث أن إعتقاد الإدارة في عملية التخطيط وإتخاذ القرارات الحالية المستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الإستثمار لمثل هذه المنشأة .
- **المؤسسات المالية والتجارية والصناعية** : يعتبر التدقيق ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل المشروع حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية إتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح الذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل .

- **الجهات الحكومية** : تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات، بالإضافة إلى الإتحادات والنقابات التي تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشأة وأي طرف آخر .

لقد بنيت لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير في عام 2002 التي تساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي التدقيق تكون فيما يلي:

- يساعد مدققو الحسابات المستقلون على المحافظة على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الإسم للحصول على رأس المال.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي
- يعمل المدراء الماليون التنفيذيون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون بإستقلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة .
- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة<sup>1</sup>.

#### • أهداف التدقيق الخارجي:

تدقيق الحسابات وسيلة وليست غاية ، تقدم خدماتها للعديد من الجهات والفئات، التي تشكل قطاعات متنوعة في الإقتصاد القومي، وخدمات تدقيق الحسابات أصبحت وسيلة لإيصال المعلومات لمتخذي القرارات سواء داخل الوحدة الإقتصادية أو الجهات المتعددة خارج الوحدة الإقتصادية مثل: المستثمرين، العملاء، البنوك، جهات التخطيط والإشراف في الدولة وغيرهم. وقدما كانت النظرة لأهداف التدقيق الحسابات قاصرة على أنها مجرد وسيلة لإكتشاف الغش والخطأ أو محاولات التلاعب والتزوير في الدفاتر والسجلات الحسابية. ولكنها تغيرت حيث أن إكتشاف هذه العوامل تتحقق تلقائياً أثناء المراحل والخطوات التنفيذية لعملية تدقيق الحسابات، بإعتبار أن الناتج الرئيسي لعملية تدقيق الحسابات هو إبداء المدقق لرأيه المحايد في القوائم المالية، وأن إكتشاف الغش والخطأ والتزوير .....الخ، هو المنتج أو الناتج الفرعي لعملية تدقيق الحسابات، ولا يعني هذا إهمال هذه العوامل الفرعية وإنما ينبغي إعتبارها أهداف تبعية، يمكن أن يعتمد عليها المدقق في إبداء رأيه عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، بإعتبار أن إكتشاف الغش والأخطاء .....الخ لا يقل أهمية عند قيام المدقق بفحص الحسابات، خاصة إذا سلمنا بأن رأي المدقق يبنني على مصدرين أساسيين هما: نتائج فحص الحسابات، ونتائج تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية، الذي يسعى المدقق من خلالهما

<sup>1</sup> - غسان فلاح المطارنة: "تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية"، دار المسيرة، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، ص 19- ص 20.

إلى التأكد من خلو الحسابات من الأخطاء والغش. كما أن هذه العوامل تمثل هدفا أساسيا في حالة طلب المدقق للقيام بتدقيق خاصة الهدف منها إكتشاف تلك العوامل.<sup>1</sup>

ومع تطور المفاهيم والأهداف في المجالات العلمية ومنها علوم الإدارة والمحاسبة تطورت بالمثل مفاهيم وأهداف مهنة تدقيق الحسابات .

ونوضح بإيجاز ما كانت عليه الأهداف التقليدية للتدقيق، وما تطورت إليه في هذا العنصر:

الجدول رقم (2): الأهداف التقليدية والمعاصرة للتدقيق الخارجي.

الأهداف التقليدية	الأهداف المعاصرة
التأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، و(المستندات) المؤيدة للعمليات.	إهتمت بالأهداف التقليدية وتعدت هذه الاهداف بإضافة مهام جديدة لعملية تدقيق الحسابات هي:
إكتشاف ما قد يوجد من غش وأخطاء وتلاعب وتزوير في العمليات والأحداث المسجلة، وتقل فرص إرتكابها.	إشتمال أهداف التدقيق على تدقيق الأهداف المخططة والقرارات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف، وأيضا المعلومات التي إتخذت على أساسها القرارات.
	تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية، عن طريق محو الإسراف وذلك بتطبيق الحسابات بإستخدام معايير الجودة العالمية .

المصدر: زهير الحدر: "علم تدقيق الحسابات"، دار البداية، خبراء الكتاب الأكاديمي.

### المطلب الثاني : تعريف المدقق الخارجي ومسؤولياته.

يعتبر المدقق الخارجي الشخص الذي يقوم بمراجعة حسابات مؤسسات متعددة مختلفة في طبيعتها ونشاطها وحجمها وشكلها القانوني، حيث تقوم الإدارة العليا للشركة أو المنشأة في اغلب الأحيان بتعيين مدقق حسابات يقوم بعملية التدقيق وتقديم تقرير يبدي فيه رأيه حول القوائم المالية للمشروع حيث يساعد هذا التقرير الإدارة في إتخاذ قرارات رشيدة، وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وقد عرف مدقق الحسابات بتسميات عديدة، منها: مراجع ، مراقب ، فاحص الحسابات ، محاسب قانوني ، وحتى يتمكن مدقق الحسابات بالقيام بأعماله التدقيقية على أكمل وجه لا بد من توفر صفات ذاتية ومهارات شخصية ودراية

<sup>1</sup> - محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب : "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، كنوز المعرفة، قسم المحاسبة سابقا، جامعة البتراء، ص 19.

واسعة وإمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومحافظ الحسابات كغيره من مزاولي المهن المختلفة، له حقوق وعليه واجبات وهو مسؤول أمام جهات مختلفة.

**الفرع الأول- تعريف المدقق الخارجي :** يوجد عدة تعريفات نذكر منها :

**التعريف الأول:** حسب المادة 22 من قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 { يعد المدقق الخارجي في هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** المدقق الخارجي أو المستقل هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لإنجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات المعنية.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** {هو شخص مهني مستقل من خارج المنشأة يعين من طرف الملاك يتمتع بإستقلال كامل في ممارسته لمهامه، هدفه إبداء الرأي حول سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية، وهو مسؤول أمام الملاك.<sup>3</sup>

**الشروط التي يجب أن تتوفر في المدقق الخارجي:**

حسب المادة 08 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 للممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط التالية :

- ✓ أن يكون جزائري .
- ✓ أن يكون حائز على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معادلة لها.
- ✓ أن يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية.
- ✓ أن لا يكون قد صدر في حقه حكم إرتكاب جنائية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- ✓ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
- ✓ أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 6 من نفس القانون.
- ✓ أن يحزر محضر بذلك طبقا للأحكام سارية المفعول<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد42، المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات، القانون 10-01، المادة 22، ص7.

<sup>2</sup> - هادي التميمي، مرجع سابق، ص25.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، المادة 8، ص5.

<sup>4</sup> - مرجع سابق، ص5.

## الفرع الثاني - مسؤوليات المدقق الخارجي:

وتتمثل مسؤولياته فيما يلي :

**1- المسؤولية المدنية :** تكون ناتجة عن مسؤولية الإدارة تجاه الشركة لوجود العلاقة القانونية، بالإضافة إلى المسؤولية تجاه المالكين والثقة التي أعطيت لهم عند تعيينهم، كما وأن المسؤولية المدنية بالنسبة للمدقق في نواحي القصور التي تتعلق بعمله،<sup>1</sup> فإن إهمال المدقق عند قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة وحالة وقوع المدقق في بعض الأخطاء أثناء تدقيقه وعدم قيامه أصلاً بعملية التدقيق، فإذا أهمل المدقق في أداء وظيفته مما أدى إلى إكتشافه الذي تسبب في الخسائر التي كان يمكن تفاديها، فيعد المدقق مسؤولاً عن تعويض المدعي عن الأضرار التي لحقت به، وتقع على الدوائر القضائية مسؤولية تحديد ما كان المدقق مهملًا في إكتشافه الغش أم لا.<sup>2</sup>

**2- المسؤولية الجنائية :** هي المسؤولية الناجمة عن فعل إجرامي يقوم به المدقق أثناء ممارسته عمله، بموجب دعوى عامة تحركها النيابة العامة، وليس المتضررين كما في المسؤولية المدنية إذ أن الفعل الإجرامي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع، ومن الأعمال والتصرفات التي تترتب عليها المسؤولية الجنائية ما يلي :

- تأمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة المؤسسة .
- ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر مصالح المؤسسة، مثل إفشاء بعض الأسرار الهامة.
- تأمر المراجع على توزيع أرباح على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة المؤسسة
- تغاضي المراجع عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في المؤسسة وعدم تضمين تقريره خوفًا على مصالحه الشخصية.<sup>3</sup>

**3- المسؤولية التأديبية:** إن المسؤولية المهنية تنظمها القواعد الأخلاقية للمهنة وتعرض المدقق الخارجي لأهم شيء يملكه وهو سمعته وكرامته المهنية للضياع وتحكم مسؤوليته في تنفيذ مهمته وحرصه وبذله العناية المهنية المعقولة في حدود القواعد والمعايير المعتمدة، وإذا حدث وإرتكب المدقق الخارجي أمورا مخرجة بكرامة المهنة ماسة بشرفها أو خالف آداب المهنة وسلوكها أمكن مساءلته تأديبياً أمام المنظمة المهنية أو الهيئات الحكومية المختصة وقد يعاقب بإحدى الجزاءات التالية :

<sup>1</sup> - هادي التميمي، مرجع سبق ذكره ، ص76.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح محمد صحن وآخرون: "اسس المراجعة"، دار جامعية الإسكندرية ، مصر، 2004، ص61.

<sup>3</sup> - براهمي فوزية ونيق أبو بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

- الإنذار .
- التوبيخ .
- الوقف عن العمل .
- شطب الإسم من النقابة<sup>1</sup> .

### الفرع الثالث : حقوق وواجبات مدقق الحسابات:

حتى يستطيع محافظ الحسابات أداء عمله بكفاءة وفعالية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ما له من حقوق، وسلطات وما عليه من واجبات ومسؤوليات وفقا لما تقتضي به القواعد والمبادئ المحاسبية

#### ا. حقوق محافظ الحسابات :

يتمتع محافظ الحسابات بعدة حقوق منها ما يلي :

- حق طلب موافاته بما يراه ضروريا للقيام بعمله من الأشخاص الذين يتعامل معهم .
- حق الإطلاع في أي وقت على الدفاتر والسجلات والمستندات الإلزامية والإختيارية في الشركة لإبداء رأيه المحايد.
- حق تحديد وقت الجرد للتأكد من عدالة تصوير البيانات المالية للشركة .
- حق الحصول على صورة من الإستقارير والبيانات التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين لحضور الجلسات.
- حق دعوة الهيئة العامة للإنعقاد في حالات الضرورة القصوى.
- حق حضور إجتماع الهيئة العامة وإعتبار الإجتماع باطل إذ لم يحضره.
- حق المدقق في مناقشة عزله مع حق حبس المستندات والأوراق حتى يحصل على أتعابه.
- حق الإعتذار والإمتناع عن العمل بعد إنتخابه.

#### ا. واجبات المدقق : ومن أهم الواجبات التي ألقاها القانون على عاتق المدقق هي :

- 1- مراعاة أصول المهنة: وهذه العبارة مشتقة عن القسم الذي يؤديه المدقق.
- 2- وضع تقرير سنوي خطي عن حالة الشركة وميزانياتها موضحا ما يلي:
  - أ - مطابقة الحسابات الختامية المركز المالي المعروضة على الهيئة العامة للقوانين ولدفاتر الشركة.
  - ب- موقف المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من حيث تقديمهم للمدققين جميع البيانات التي طلبوها للقيام بمهامهم.
- 3- الرقابة على صحة إجراء تأسيس الشركة: ويقوم المدقق بهذه المهمة تلقائيا ما لم يعين لرفع أية مسؤولية قد تتحقق عليه.

<sup>1</sup> - إياد رشيد القرشي: "التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقيا، دار المغرب للطباعة والنشر، بغداد، 2011، ص26.

4- رقابة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتها: وذلك دون التدخل في الإدارة وأن يبحثوا في تنظيم الدفاتر و أصولها.

5- حضور إجتماع الهيئة العامة للمساهمين: وذلك ليتمكن من مناقشة تقريره، والتأكد من صحة النصاب القانوني لعقد الإجتماع.

6- التحقيق والتدقيق في موجودات الشركة والتزامها: إن المدققين مسئولين عن إقتطاع المبالغ المخصصة للاحتياطي الإجباري والاحتياطات الأخرى والإستهلاكات حسب النسب الواردة في النظام.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : فروض ومعايير التدقيق الخارجي

إن عملية التدقيق تقوم على أساس جملة من الفروض تبني قوامها الأفكار التي تسبق عملية التحليل ، ولا تخلو هي أيضا من المعايير تحكم الكيفية التي تمارس بها هذه الوظيفة، وتعتبر وسيلة للحكم على مستوى الأداء المهني للمدقق، كون هذا الأخير مؤهل ومستقل ويتمتع بمجموعة من الحقوق، فإن عليه واجبات في حدود ما يفرضه القانون والعقد المبرم ففي هذا المبحث سنتطرق إلى فروض ومعايير التدقيق.

### الفرع الأول: فروض التدقيق الخارجي

الفروض هي عبارة عن معتقدات مسبقة تبني على أساسها الأفكار في إطار عملية التحليل حتى تكون ممنهجة ومبسطة، وفي إطار حل مشكلة التدقيق، هي الأخيرة يجب أن تتوفر على مجموعة من الافتراضات لإيجاد نظرية شاملة لها، هي كالآتي:<sup>2</sup>

- قابلية البيانات للفحص.
- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من المدقق والإدارة.
- خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية.
- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية، يلغي احتمال حدوث الأخطاء.
- التطبيق الأنسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال.
- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل، ما لم يوجد الدليل على عكس ذلك.
- عند فحص البيانات المالية لغرض إبداء الرأي الفني المحايد، فإن المدقق عليه أن يتصرف ويعمل كمدقق فقط.

<sup>1</sup>- زهير الحدرب: "علم تدقيق الحسابات"، دار البداية، خبراء الكتاب الاكاديمي، ص104- ص105.

<sup>2</sup>- عبد الفتاح الصحن، محمد سمي الصبان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص25- ص26.

➤ القوانين المهنية تفرض على المدقق بالتزامات مهنية عليه أن يلتزم بها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: معايير التدقيق الخارجي

تعرف معايير التدقيق بأنها المقاييس التي يستطيع المدقق في ضوءها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة.

ويعتبر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من وضع معايير أداء معين ضمن كتاب بعنوان "معايير التدقيق المتعارف عليها"، وتتكون من ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

### المجموعة الأولى - المعايير العامة:

تتعلق هذه المعايير بشخصية وكفاءة المدقق وتنقسم إلى:

#### 1- معايير التدريب والكفاءة: يعتمد مستخدمو القوائم المالية على المدقق بإعتباره خبيراً مهنياً لديه

الخبرة والدراسة والتعليم، وتعليم المدقق يجب أن لا يقتصر على العلوم المحاسبية والتجارية فقط، وإنما يجب أن يمتد ليشمل الحصول على قسط كبير من التعليم العام والثقافة الواسعة، فالمدقق الناجح يعمل بصفة دائمة على تحديث معلوماته وخبراته بأحدث التطورات في محيط مهنته، حتى يستطيع الحكم بموضوعية على البيانات المقدمة من إدارة المنشأة وإبداء رايه الفني المحايد<sup>2</sup>، ولتحديد معيار الكفاءة لا بد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي والعلمي والتكوين المهني المستمر.

حيث يجب أن يكون لدى المدقق مؤهلاً جامعياً ومعرفة مرتبطة بالعلوم الأخرى، وأن يقضي فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة تحت إشراف مهني ذو خبرة، وأن يحدث معلوماته العلمية والعملية لمواكبة مستجدات المهنة.

#### 2- معيار الإستقلالية: تتبع أهمية هذا المعيار من ان مدى الثقة ودرجة الإعتماد على رأي المدقق

الخارجي يتحددان بمدى إستقلال وحياد المدقق من إبداء ذلك الراي.

ولقد تعددت الكتابات التي تناولت تحديد المقصود بإستقلال المدقق وقد حددت تلك الكتابات مفهوم الاستقلال في مجالين :

أ- الإستقلال بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق، لأن أحد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بتدقيق عملياتها.

<sup>1</sup> - محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب: "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، كنوز المعرفة، جامعة البتراء، قسم المحاسبة سابقاً، ص20.

<sup>2</sup> - براهيمى فوزية ونبق أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص24 .

ب الإستقلال الذاتي أو الذهني بمعنى إستقلال المدقق مهنيا من خلال عدم وجود أية ضغوط او تدخل من جانب العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن التحقق من سلامة الدفاتر والقوائم.<sup>1</sup>

**3- معيار بذل العناية المهنية اللازمة:** يشترط هذا المعيار على المدقق أن يبذل العناية والمهارة المهنية المعقولة عند أداء عمله، فإذا كان المدقق لا يتمتع بالمهارات اللازمة ولا يمارس عمله بدرجة العناية المعقولة، فإنه يكون قد خالف آداب المهنة وأخلاقياتها، ما يعتبر مخلا بواجباته القانونية.<sup>2</sup>

### المجموعة الثانية- معايير العمل الميداني:

وتتحصر هذه المعايير في الإشراف والتخطيط المناسب ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وكفاية وصلاحيه أدلة الإثبات كما هو موضح أدناه:

**1- معيار التخطيط والإشراف المناسب:** وهو من المعايير التي تتطلب التخطيط لمهمة التدقيق فضلا عن الإشراف على أعمال المساعدين، حيث يعتبر مطلبا حيويا لإتمام مهمة التدقيق بنجاح وفي الوقت المقرر، على المدقق الخارجي أولا أن يحصل على المعلومات والأمر الخاصة بالجهة الخاضعة للتدقيق والتأكد من أمانتها وسمعتها وانتظام سجلاتها ودفاتها المالية والإحاطة بالنظام المحاسبي ككل والسياسات المحاسبية المتبعة، ويتم ذلك من خلال الإطلاع على القوائم المالية للفترات السابقة وقبلها الاتصال بالمدقق الخارجي السابق إن وجد، بعدها يتم التخطيط لعملية التدقيق التي تتطلب منه وضع إستراتيجية تدقيق شاملة ومناسبة وجدولة إجراءات التدقيق التي سيتم تنفيذها حسب طبيعتها وأوقات تنفيذها وذلك في ضوء أولويات المهام وتحديد المنهج الأكثر كفاءة في التدقيق.

يشمل الإشراف توجيه المساعدين نحو تحقيق أهداف التدقيق، والتحقق من أن كل مهمة قد أستتدت إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة، ويمكن تأشير عناصر الإشراف بإرشاد المساعدين وإبلاغهم بالمشاكل التي قد تصادفهم خلال عملية التدقيق، وفحص الأعمال المنتهية وإزالة ما قد ينشأ من إختلاف في وجهات النظر بين فريق التدقيق.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحمد قايد نور الدين: " التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية"، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط2، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص23.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح الصحن ودرويش محمد الناجي: "المراجعة بين النظرية العامة و التطبيق"، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 198

<sup>3</sup> - إياد رشيد الفريشي، مرجع سبق ذكره، ص31- ص32.

**2- معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:** ويقصد به أنه يجب على المدقق أن يدرس ويقيم نظام الرقابة الخاص بالمؤسسة محل التدقيق كأساس يتمكن من الإعتماد عليه لتحديد المدى المطلوب من الإختبارات لوضع إجراءات التدقيق الملائمة لها؛ فمن وجهة نظر المدقق ان الرقابة الداخلية تشمل على الرقابة الإدارية المختصة في إتخاذ مختلف القرارات بما فيها الترخيص للعمليات المالية ، فتطبيق هذا المعيار يمكن المدقق من إستخراج نقاط الضعف والقوة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتمثل في نظر المدقق في التسجيل الجيد للعمليات والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لحماية أصولها من خلال الفحوص الإختبارية التي يقوم بها والعناية المهنية التي يدلها المدقق لهذا الجانب.<sup>1</sup>

**3- معيار جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة:** و يقصد بهذا المعيار تجميع الادلة الكافية والملائمة التي يمكن أن يستند عليها لإبداء رأيه في القوائم المالية، وذلك من خلال الفحص و الملاحظة و الاستفسارات والمصادقات حتى يتوفر لديه أساسا معقولا لرأيه في القوائم المالية موضوع الفحص، فعمل المدقق يستوجب منه الشمل وتقييم العديد من أنواع الأدلة وإختيار الأنسب والأصلح لدعم رأيه النهائي<sup>2</sup>، فالأمر يرجع له في إختيار الأدلة الكافية والمناسبة لتوثيق رايه.

وأدلة الإثبات حسب معيار التدقيق رقم 31 تتمثل في أية معلومات متاحة أمام المدقق وترتبط بالمؤسسة الخاضعة للتدقيق يمكن أن يتحصل عليها من خلال عمليات إستفسار الملاحظة وغيرها من العمليات<sup>3</sup>.

**2- معيار توثيق العمل:** يوثق عمل المراجعة دوما بملفات عمل يتم مسكها بغرض توثيق المراجعات التي تم القيام بها وتدعيم النتائج المتوصل إليها ، هذه الملفات تسمح بتنظيم أفضل للمهنة وتعطي دلائل على إتخاذ الاحتياطات الضرورية قبل الوصول إلى النتائج والأحكام النهائية<sup>4</sup>.

### الفرع الثالث- معايير إعداد التقرير:

يمثل تقرير المعلومات المبلغة من المراجع أغلب المستخدمين، ومن ثم فانه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا القرار بقدر الإمكان، كما يجب ايضا ان يكون واضحا ومختصرا بالإضافة إلى كونه متطابقا مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة.

وتحقيقا لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القوانين الأمريكيين أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة

<sup>1</sup> - آسيا هيري: "فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق ( دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)", رسالة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، مستغانم، 2017/2018، ص18.

<sup>2</sup> - محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 350.

<sup>3</sup> - آسيا هيري، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>4</sup> - براهيمى فوزية، محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، ماستر 2 محاسبة وتدقيق

2014، ص15.

وهي :

1- معيار مبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما: يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت البيانات

المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

ويمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

أ- المبادئ العامة: ويمكن إجمال هذه المبادئ في: مبدأ الحيطة، مبدأ الثبات، مبدأ الشمولية، مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ الإفصاح.

ب- المبادئ العملية المرتبطة بالربح: ويمكن إجمال هذه المبادئ في: مبدأ تحقيق الإيراد، مبدأ التكلفة في قياس النفقة، مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.

ج- المبادئ العلمية المرتبطة بالمركز المالي: ويمكن إجمال هذه المبادئ في: مبدأ التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك، مبدأ القيمة المنتظر لتحقيقها مستقبلا<sup>1</sup>.

2- معيار الإفصاح: ما يقصد بالإفصاح فقط نوع المعلومة في القوائم المالية، وإنما يتضمن كذلك

أسلوب عرض هذه المعلومات وتبويبها وتصنيفها في القوائم المالية، كما أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم هامة جدا بالإفصاح عن كثير من المعلومات وتعتبر جزء من القوائم المالية وتدخل ضمنا مسؤولية الإدارة حتى لو ساعد المدقق في إعدادها.

وتتمثل أهمية الحكم على ملائمة الإفصاح في النقاط التالية :

- أن الإفصاح الملائم يخدم المصلحة العامة للجمهور .
- أن عامل الأهمية يلعب دورا أساسيا في عملية الإفصاح كونه مرتبط بالمصلحة العامة .
- أن الإفصاح يعود بالضرر على المؤسسة ولا يعود بالفائدة الكافية على الغير<sup>2</sup>.

3- معيار إبداء رأي المدقق: حسب هذا المعيار يجب أن يشتمل التقرير على رأي المدقق في القوائم

المالية كوحدة واحدة وفي حالة عدم إستطاعة المدقق أن يعبر عن رأيه في القوائم المالي كوحدة واحدة يجب أن تتوضح الأسباب التي أدت إلى ذلك في جميع الحالات التي يوقع فيها المدقق على القوائم المالية، يجب أن يبين التقرير بشكل واضح وقاطع طبيعة الفحص الذي قام به المدقق ودرجة المسؤولية التي تقع على عاتقه، فهذا المعيار يعتبر أكثر المعايير تعقيدا وأصعبه بسبب الموقف الذي يوضع فيه المدقق عند إبداء رأيه خصوصا إذا كانت هناك تحفظات معينة يقتضي الأمر أخذها بعين الإعتبار.

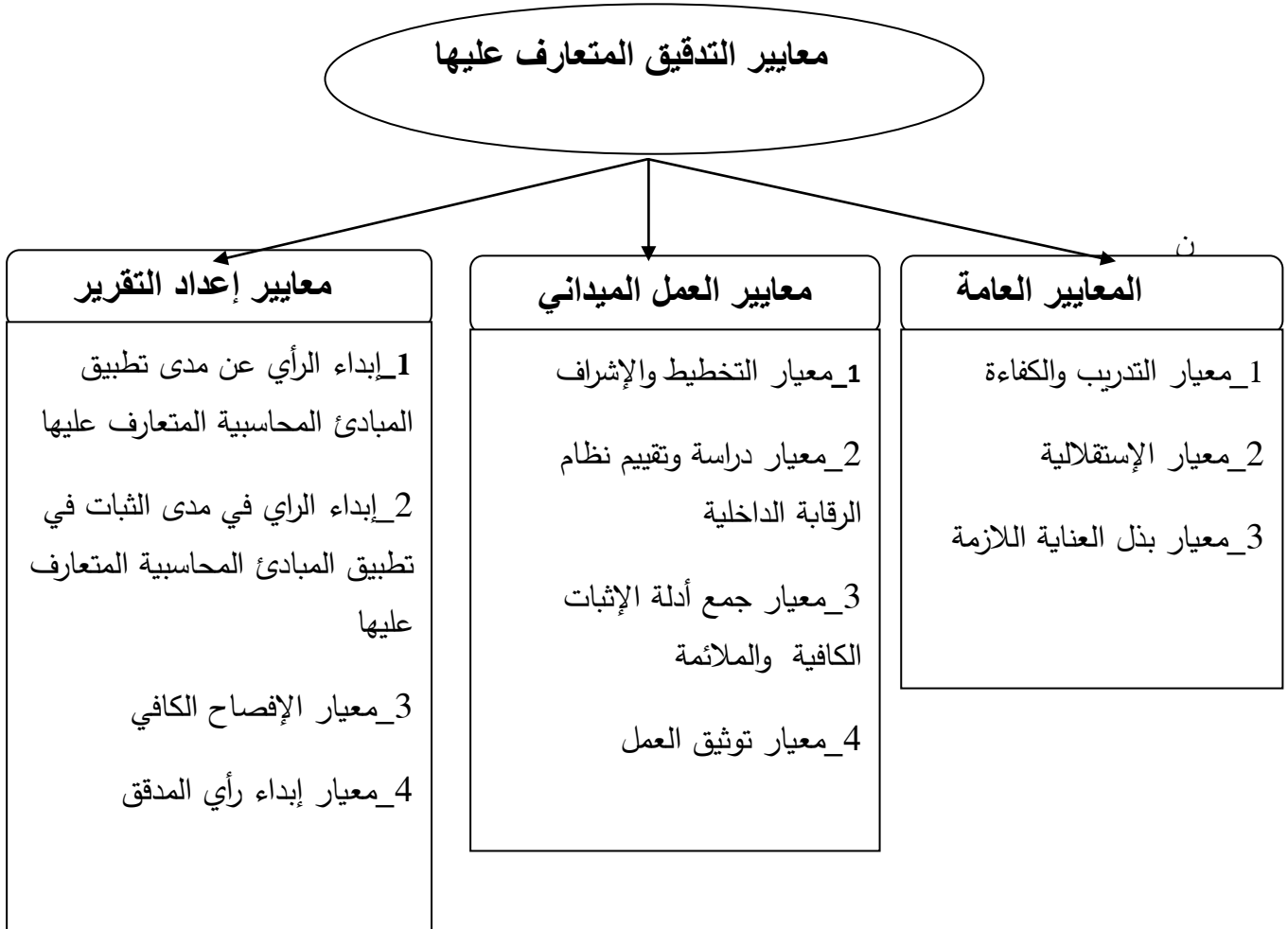
الحالات الأربع لرأي المدقق في تقريره هي :

<sup>1</sup> - عمارة أمينة : "التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة (دراسة حالة سونطراك)"، رسالة دكتوراه، التخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، 2016\_ 2017، ص 24.

<sup>2</sup> - أحمد حلمي جمعة : "المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث"، دار الصفاء ط 1، عمان، 2009، ص 56\_57.

- رأي نظيف وهو إبداء رأي دون تحفظات.
- رأي متحفظ أي إبداء رأي بتحفظات.
- رأي معارض أي إبداء رأي معاكس أو مخالف لما وجد عليه.
- الإمتناع عن إبداء الرأي.<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص معايير التدقيق المتعارف عليها والتي تطرقنا إليها في الشكل الآتي :  
الشكل رقم(1): معايير التدقيق المتعارف عليها.



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معايير التدقيق.

<sup>1</sup>- آسيا هييري، مرجع سبق ذكره، ص 21.

## المبحث الثاني : الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من أهم التوجهات الإدارية الحديثة، والتي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنظمات بصفة عامة، حيث تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالح المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، ولا تقتصر على تحقيق مصالحها الذاتية المتمثلة أساسا في تحقيق الأرباح والذي يعتبر هدفاً رأسمالي. وبالتالي فإن إهتمام المؤسسة بالجانب الاجتماعي والبيئي دليل على تطور الفكر الإداري وتطور أهداف المؤسسة هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى هو خيار تحتمه عليها الحياة المدنية الحديثة وثقافة المستهلك الذي أضحي يبحث عن المنتجات التي تراعي الجوانب الصحية، وبالتالي فتتافسية المؤسسات لم يعد يحكمها التركيز على الموارد المالية والمادية، بل يتعلق بدمج الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية في إستراتيجيات وبرامج المؤسسة.<sup>1</sup>

وسنتاول في المطلب الأول إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعناصرها، ثم نخصص المطلب الثاني إلى مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأبعادها، ونختم الدراسة في هذا المبحث بدراسة مجالات المسؤولية الاجتماعية وأهميتها.

### المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعناصرها.

#### الفرع الأول- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لم يتفق العلماء والمنظرين على تعريف واحد للمسؤولية الاجتماعية حيث نلاحظ أن هناك إختلاف وتباين في تعريفها وذلك كل من وجهة نظره، وفيما يلي أهم التعريفات للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال .

- **المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:** إختلف كتاب الإدارة والإقتصاد في إعطاء مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية. حيث يرى كارول أن المسؤولية الاجتماعية الكلية للمنظمة تشمل على مستويات أربعة تبدأ بكفاءة الأداء الإقتصادي. فيجب أن تعمل المنظمة على إنتاج السلع و الخدمات بفعالية ونجاح وأن تسعى لتحقيق مستويات الأرباح المطلوبة، ويجب ان يتم ذلك في ضوء الإلتزام بالقوانين والتشريعات التي تعمل المنظمة في ظلها والذي تعد المستوى الثاني للمسؤولية الاجتماعية. ويمثل المستوى الثالث إهتمام المنظمة بمسئولياتها الأخلاقية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، إذ يجب مراعاة العدالة والأمانة في معاملاتها مع العاملين بها والمتعاملين معها، أما المسئوليات التطوعية

<sup>1</sup> - فريال جيرب ومبروكة جريدي: "أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي (دراسة حالة اتصالات الجزائر بورقلة)", مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ليسانس مهني، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018/2017، ص3.

التقديرية فهي تمثل المستوى الرابع وتسمى أيضا المسؤولية الخيرية وهي تعني مدى شعور وتقدير المنظمة لمتطلبات بيئتها والعمل على المشاركة فيها.<sup>1</sup>

- **حسب منظمة المقاييس العالمية (ISO 2600)** : عرفتها بأنها: مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، والأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين.

أما **الغرفة التجارية العالمية** : فقد عرفتها بأنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطور الشركات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات اخلاقية واجتماعية."<sup>2</sup>

ويعرفها **منتدى كبار رجال الأعمال أمير ويلز** بأنها: "ممارسات العمل المفتوحة والشفافة المستندة على القيم الأخلاقية والإحترام للموظفين والمجتمعات المحلية والبيئة، وهي مصممة لإعطاء قيمة مستدامة للمجتمع ككل، بالإضافة للمساهمين أو الأسهم"<sup>3</sup>

وبهذا نصل إلى تعريف إجرائي نوعا ما واضحا وشاملا لكل الجوانب الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية على أنها إلتزام وواجب المؤسسة بهدف خدمة الإقتصاد والتنمية معا عن طريق الإهتمام بالأطراف الداخلية للمؤسسة كالعاملين والاطراف الخارجية كأفراد المجتمع والبيئة معا في تحقيق الأهداف.

### الفرع الثاني-عناصر المسؤولية الإجتماعية:

تتكون المسؤولية الإجتماعية من عاصر يكمل كل منهما الآخر ويدعمه وهي:

1-**الإهتمام**: ويتضمن الإرتباط العاطفي بالجماعة، وحرص الفرد على تماسكها وسلامتها

وإستمراريتها وتحقيق أهدافها، والإهتمام له مستويات أربع وهي:

-**الإنفعال مع الجماعة**: ويكون بصورة آلية، حيث يساير الفرد حالتها الإنفعالية بصورة لا إرادية، ودون إختيار أو قصد أو إدراك ذاتي.

- **الإنفعال بالجماعة**: ويكون بصورة إرادية، حيث يدرك الفرد ذاته أثناء إنفعاله بالجماعة.

- **التوحيد بالجماعة**: وهو شعور الفرد بالوحدة المصيرية معها، فخيرها خيره وضررها ضرره.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - مقدم وهيبة وبيكار بشير: "المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو

26000 للمؤسسة الإجتماعية"، مجلة المراجعة الإقتصادية والتسيير، العدد 15 جامعة مستغانم 2010، ص8.

<sup>2</sup> - خولة طالحي: "المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر ( سياسات عامة مقرنة )، سنة ثانية ماستر كلية العلوم السياسية جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2014/2015، ص24.

<sup>3</sup> - المقدم وهيبة وبيكار البشير، مرجع سبق ذكره، ص9.

<sup>4</sup> - بوبكر محمد الحسن: "دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة دراسة حالة لمؤسسة نفضال وحدة باتنة"، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، قسم التسيير العمومي، تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر،

بسكرة، ص16.

- تعقل الجماعة: حيث تملأ الجماعة عقل الفرد وفكره وكيانه، وتصبح موضوع نظره وتأمله، ويوليها قدرا كبيرا من الإهتمام المتفكر، حيث يدرسها ويحللها ويقارنها بغيرها.

2- **الفهم:** مسؤولية الفرد تتضمن فهم الفرد للجماعة، وللمغزى الجماعي لسلوكه، وينقسم الفهم إلى قسمين:

- فهم الفرد للجماعة: وذلك لماضيها، وحاضرها، ومعاييرها والأدوار المختلفة فيها وعدادتها وإتجاهاتها وقيمها ومدى تمسكها، وتعاملها ومدى تصورهما.

- فهم الفرد للأهمية الإجتماعية لسلوكه: بمعنى فهم مغزى وإثارة سلوكه الشخصي والإجتماعي على الجماعة.

3- **المشاركة:** ويقصد بها مشاركة الفرد مع الآخرين في العمل يمليه الإهتمام وما يطلبه العمل من أعمال تساعد الجماعة في تحقيق أهدافها حين يكون مؤهلا اجتماعيا لذلك، أي أنها تقوم على الإهتمام والفهم، وهي أيضا تتم من خلال ما تقتضيه رعاية الجماعة وهاديتها وإتقان أمورها، والمشاركة تظهر قدرة الفرد وتبرز مكانته والمشاركة لها ثلاثة جوانب هي:

- **التقبل:** أي تقبل الفرد للدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها، والملائمة له في إطار فهم كامل، بحيث يؤدي هذه الأدوار في ضوء المعايير المحددة لها<sup>1</sup>.

- **التنفيذ:** أي المشاركة المنفذة الفعالة الايجابية، والعمل مع الجماعة مسيرا ومنجزا بإهتمام والحرص على ما تجمع عليه من سلوكيات في حدود امكانيات الفرد وقدراته.

- **التقييم:** أي المشاركة التقييمية النافذة المصححة والموجهة في نفس الوقت.

## المطلب الثاني: أبعاد و مبادئ المسؤولية الإجتماعية

### الفرع الأول - أبعاد المسؤولية الإجتماعية:

وتتمثل في:

1- **المسؤولية الاقتصادية:** باعتبار المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع تعمل على تحقيق الأرباح و زيادة العائد على الاستثمار للمساهمين في الشركة، فضلا عن مسؤوليتها في توفير أجواء العمل المناسبة و حماية العاملين من أخطار العمل مع ضمان حقهم في العمل.

2- **المسؤولية القانونية:** تتمثل في التزام المؤسسة بالقوانين و التشريعات والأنظمة التي تسنها الدولة أو المجتمع، والتي تعتبر بمثابة تشجيع والتزام لهذه المؤسسات تنتهج سلوك مسؤول ومقبول في أنشطتها و المخرجات المقدمة للمجتمع وأن لا ينتج عنها أي ضرر، مما لا شك بأنه

<sup>1</sup> - بويكر محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص16.

لا ينعكس فقط بحدود علاقة المؤسسة بالمستهلك والمجتمع، بل يعمل على حماية المؤسسات بعضها من بعض الآخر من جراء أساليب المنافسة الغير عادلة التي قد تحصل<sup>1</sup>.

3- **المسؤولية الأخلاقية:** هي مجموع الأنشطة أو الممارسات المحظورة من قبل أفراد المجتمع والغير مدونة في القانون، والتي تجسد المعايير والقواعد التي تعكس الحرص على المستهلكين، العاملين والمساهمين والمجتمع بشكل عادل، مع احترام أو حماية الحقوق المعنوية لأصحاب المصلحة، وهذه المسؤوليات تتطلب من الشركات القيام بما هو حق وعادل ومنصف دون اللجوء إلى الإطار القانوني.

4- **المسؤولية التطوعية (الخيرية):** وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع في الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية... الخ التي تهدف إلى المحافظة على نوعية الحياة. قدم ( Carroll ) عام 1991 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر وضوحاً حيث، أعاد تعريفه المكون من أربعة أجزاء، ونظم مفهوم المسؤولية الاجتماعية المتعددة في بناء هرم الرباعي الشهير والمسؤولية الاقتصادية هي الركيزة الأساسية والمسؤولية الخيرية على القمة، وكل من هذه المسؤوليات تضم عنصراً من إجمالي المسؤولية الاجتماعية للشركة وعليه يمكن أن نجمل الحديث بالمعادلة التالية: المسؤولية الاجتماعية = المسؤولية الاقتصادية + القانونية + الأخلاقية + الخيرية<sup>2</sup>

حسب ( Carroll ) فإن الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة غير مستقلة عن بعضها البعض وهي تخص المؤسسة ككل و تتمثل في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - صالح الحموري و رولا المعاينة: " المسؤولية المجتمعية للمؤسسات "، الأردن، 2015، ص72.

<sup>2</sup> - مدحت مجذأبو النصر: " المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات (المواصفة القياسية ISO 26000)"، مجموعة العرب ص37.

الشكل رقم(2): يمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية):



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على(هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية).

### الفرع الثاني - مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

إن للمسؤولية الاجتماعية مجموعة من المبادئ الأساسية المبينة في الشكل رقم:(2) والتي ينبغي على المؤسسة العمل بها.

الشكل رقم (3) : مبادئ المسؤولية الاجتماعية .



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مبادئ المسؤولية الإجتماعية.

- 1\_ **مبدأ احترام سيادة القانون** : أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين، واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة، والمعلنة، والمنفذة طبقاً لإجراءات راسخة ومحددة والإمام بها.<sup>1</sup>
- 2\_ **مبدأ احترام الأعراف الدولية**: أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية، والحكومية واللوائح التنفيذية، والإعلانات، والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياستها وممارستها للمسؤولية الاجتماعية.
- 3\_ **مبدأ إحترام المصالح الأطراف المعنية (أصحاب المصلحة)**: أن تقرأ المؤسسة وتقبل أن هناك تنوع بالمصالح للأطراف المعنية، وتتوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية، وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.
- 4\_ **مبدأ السلوك الأخلاقي**: أن تتصرف المؤسسة في جميع الأوقات بشكل أخلاقي في معاملتها من حيث الأمانة والعدل والتكامل وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة والإلتزام بتناول الأطراف المعنية.<sup>2</sup>
- 5\_ **مبدأ القابلية للمسائلة**: أن تكتشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينة إلى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات ومن ضمنها الفحص والتدقيق الملائمين والأخذ في الإجراءات التصحيحية التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضا الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية.
- 6\_ **مبدأ الشفافية**: أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة، والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة.<sup>3</sup>
- 7\_ **مبدأ إحترام الحقوق الأساسية للإنسان**: أن تنفذ المؤسسات السياسية والممارسات التي من شأنها إحترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1984 في قصر شايبو في باريس الإعلان يتحدث عن رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى كل الناس، ويتألف من 30 مادة ويظهر رأي الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - خولة طالحي، مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>2</sup> - جدي حنان وحملوي إيمان : " المسؤولية الاجتماعية كأداة لتعزيز الميزة التنافسية (دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للمياه - فرع عين بسام) -مذكورة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، ص14.

<sup>3</sup> - محمد مدحت أبو الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>4</sup> - جدي حنان وحملوي إيمان ، مرجع سبق ذكره ، ص15.

### المطلب الثالث : أهمية ومجالات المسؤولية الاجتماعية.

#### الفرع الأول أهمية المسؤولية الاجتماعية:

يمكن إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال في ثلاثة أوجه، أولاً بالنسبة للمؤسسة، ثم بالنسبة للمجتمع، وأخيراً بالنسبة للدولة، وذلك في النقاط التالية:

#### • بالنسبة للمؤسسة :

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاهاً أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف .
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.<sup>1</sup>

#### • بالنسبة للمجتمع :

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد خصوصاً ذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات والمرأة والشباب وغيرهم.
- الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر نوع من أنواع العدالة الاجتماعية، وسيادة مبدأ التكافؤ في الفرص.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع، سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية.
- زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات وبين مختلف الفئات ذات المصلحة.
- زيادة الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمؤسسات يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة.
- زيادة الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع نتيجة ارتباط المسؤولية بالعديد من المفاهيم مثل الشفافية والصدق.

#### • بالنسبة للدولة :

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.

<sup>1</sup> - عبد الله مرزوق و دبون عبدالقادر: " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تجاه الموارد البشرية "، مجلة إدارة الأعمال للمؤسسات الاقتصادية رقم 166، ص7 و 8 .

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : مجالات المسؤولية الاجتماعية :

مما لا شك فيه أن هناك اختلافا كبيرا في تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية وكذا ترتيبها من حيث درجة الأهمية، وهناك من يدعوهم بأطراف أو أصحاب المصلحة، وهم الذين تقع على عاتق المؤسسة الاقتصادية مسؤولية اجتماعية تجاههم، وإجمالا يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لدرجة اعتماد وتطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:

<sup>1</sup>- عبد الله مرزق و دبون عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

الشكل رقم (4) : مجالات المسؤولية الإجتماعية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مجالات المسؤولية الإجتماعية.

### المبحث الثالث: حدود التدقيق الخارجي بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية.

إن إلتزام المؤسسات بأداء مسؤوليتها الاجتماعية والمساهمة في تحسين ظروف الأفراد، يؤدي بها إلى تبني ميكانيزمات تسيير تتماشى وهذه التطلعات من أجل التحكم وتحسين أدائها الاجتماعي، لتحسين مكانة المؤسسة والوصول إلى الهدف المبتغى من وراء هذا الإلتزام، كمحاسبة التدقيق الاجتماعي وهذا من أجل القياس والإفصاح عن المعلومات والمبادرات التي انخرطت فيها من خلال ما يسمى بتقارير المسؤولية الاجتماعية، وبما أن التدقيق هو إمتداد للعملية المحاسبية، أي أن عملية التدقيق تبدأ عند إنتهاء العملية المحاسبية للتحقق منها وتقييمها، ومنه سنتطرق في هذا المبحث لدراسة:

- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ماهيتها، مفهومها وأهدافها.
- تدقيق المسؤولية الاجتماعية، ماهيتها، مفهومه، متطلباته، خصائصه، أنواعه وأهدافه.
- مسار عملية التدقيق الاجتماعي في إطار المسؤولية الاجتماعية.

#### المطلب الأول: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

##### أ- ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

لقد ظهرت محاسبة المسؤولية الاجتماعية كنتيجة للضغوط التي عمت الدول المتقدمة من قبل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حقوق الإنسان وسميت بعدة أسماء مثل "المحاسبة الاجتماعية" أو "المحاسبة الاجتماعية لمنظمات الأعمال" لكن الشائع هو محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر أحدث مراحل التطور المحاسبي والتي تقتضي ضرورة إظهار معلومات محاسبية في تقاريرها المالية تتعلق بمساهمة المؤسسات في التنمية الاجتماعية لتقييم كفاءة أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع.<sup>1</sup>

##### ب- مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

بالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، إلا أن هنالك عدة إجتهاادات عملت على تعريفها.

**التعريف الأول:** عرف لينويز (Linowess) المحاسبة الاجتماعية على أنها: نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة. وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في القياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال.

<sup>1</sup> - آمنة تونسي وإبراهيم بورنان: "المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 7، العدد 3، جامعة الأغواط، سبتمبر 2016، ص 353.

**التعريف الثاني:** كما عرف ويرى (Estess) المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية " فرعا من فروع المحاسبة، تهدف إلى القياس والتوصيل الداخلي والخارجي لمعلومات تختص بتأثير الوحدة وأنشطتها على المجتمع ".<sup>1</sup>

**التعريف الثالث:** وعرف (Ramanthan) عام 1976 أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، تم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم النشاط الاجتماعي للوحدة، وأخيرا إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف داخل المنشأة أو خارجها.<sup>1</sup> كما عرفها بعض الباحثين بأنها: تطبيق للمحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية والتي تعني بتطوير أساليب المحاسبة لتغطي الآثار والنتائج البيئية إمتداد لمجال المحاسبة، بالإضافة للأداء الإقتصادي وما يتطلبه ذلك من تطوير وسائل وأساليب القياس المعتمدة في المحاسبة التقليدية من أجل التحليلات وتقديم الحلول الملائمة للظواهر والمشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية.<sup>2</sup>

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة الإجراءات المحاسبية الخاصة بقياس النشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، سواء كانت تلك الأنشطة إلزامية أو إختيارية، وإعداد تقارير توضح حقيقة النشاط الاجتماعي وعرضها على الأطراف المستفيدة منها، سواء كانوا من داخل الوحدة أو خارجها.<sup>3</sup>

### ج- أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تهدف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بصفة عامة إلى تحديد وقياس مساهمة المؤسسة وتقييم أدائها الاجتماعي من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجياتها وأهدافها تتماشى والأولويات الاجتماعية من جهة وطموح المؤسسة بتحقيق نسب معقولة من الربح من جهة أخرى، وبناءا على ما سبق يمكن القول أن أهم أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في:

✓ تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنشأة التي لا تشمل على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنشأة فقط بل أيضا العناصر الخارجية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع .

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص354.

<sup>2</sup> - بومدين بروال وسلمى براكنة: "مشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الاجتماعي لتحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية" (دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة)، "المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 02، جويلية 2020، ص107.

<sup>3</sup> مسلم إبراهيم: "دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، مجلة دفاثر إقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، مارس 2016، ص150.

- ✓ توفير بيانات ملائمة عن أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة المؤسسة في مجال الأهداف الإجتماعية لكل أطراف المجتمع ويقصد هنا بالبيانات الملائمة التي تقدم لأغراض المحاسبة وتسهل عملية إتخاذ القرار فيما يتعلق بالإختيار الإجتماعي وتوزيع الموارد الإجتماعية.
- ✓ توصيل المعلومات الإجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الإجتماعية المستفيدة من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض.<sup>1</sup>
- ✓ إمكانية تقييم الأداء الإجتماعي للمؤسسة بالصورة التي تتكامل مع تقييم الأداء الإقتصادي "التقليدي" تقييم الأداء الشامل للمنظمة.
- ✓ الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار إجتماعية ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الإجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية.
- ✓ ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه أنشطة المسؤولية الإجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لهذه الأنشطة سواء كانت من وجهة نظر الوحدة أو من وجهة نظر المجتمع.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تدقيق المسؤولية الإجتماعية.

يعد التدقيق الإجتماعي دراسة تنظيمية وتقييم للأداء الاجتماعي للمنظمة والذي يمكن تمييزه عن الأداء الإقتصادي له فهو يختص بالأنشطة التي لها تأثير محتمل على النوعية الإجتماعية لحياة الأفراد بدلا من الناحية الإقتصادية لها وتدقيق العمليات التي لها تأثير على الرفاهية العامة للمجتمع.

### أ- ماهية تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

أطلق على تدقيق المسؤولية الإجتماعية عدة تسميات، فهناك من أطلق عليها تدقيق الأفراد، تدقيق تسيير الموارد البشرية والتدقيق الاجتماعي الذي يعد الأكثر إستعمالا، إختلاف التسميات يرجعه البعض إلى تعدد المصطلحات الخاصة بالوظيفة لكن البعض الآخر يرجعه إلى المفاهيم والخصائص التي تميز التدقيق الاجتماعي على باقي مجالات التدقيق، ويعتبر التدقيق الاجتماعي حديث النشأة بعد إدخاله إلى مجالات تسيير المؤسسة ومجال تسيير الموارد البشرية وأنشطتها(كالتوظيف، الإستقطاب، التكوين، التدريب، الترقية، الأجور، ... إلخ)، ويعد ظهوره منتصف سنوات الستينيات من القرن العشرين ناتج عن التطور الذي شهده التدقيق في المجال المالي والمحاسبي، اما فيما يخص التطبيقات الأولى له

<sup>1</sup> - يحي عبد اللاوي ويامن فوحمة وبلال نصيرة: "المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية- عرض لمجموعة من النماذج-"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، سبتمبر 2020، ص 131.

<sup>2</sup> - لحسن رباحي ويوسف شرع: "واقع تطبيق مجالات المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية(دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة والمهتمين في مجال المحاسبة)"، مجلة إضافات إقتصادية، مجلد 06، العدد 01، جامعة غرداية، مارس 2022، ص 273.

كمنهج عملي فقد كانت مع سنوات الثمانينيات وشهد تطورا ملحوظا خلال سنوات التسعينات حيث تم وضع إجراءات خاصة بإثبات المدققين الاجتماعيين من خلال شهادات (ISO 9002) في سنة 1994، وأصبحت الوثائق والجداول الخاصة بالأفراد تخضع للإشهاد القانوني من طرف المدققين الاجتماعيين ومن أهم هذه الوثائق "الميزانية الاجتماعية".<sup>1</sup>

### ب- مفهوم التدقيق الاجتماعي:

تتعرض المفاهيم العديدة للتدقيق الاجتماعي على مميزاته المختلفة، لكن كلها تصب في قالب واحد، ومن أهم هذه المفاهيم ما يلي:

**التعريف الأول:** عرف تورينس Torrance التدقيق الاجتماعي على أنه "عبارة عن تحليل للسياسات والتطبيقات في المجال المتعلق بتسيير الأفراد لمؤسسة ما لتحديد الإسناد الجيد لهذه السياسات"<sup>2</sup>

**التعريف الثاني:** عرفه Vatieر أنه "عبارة عن وسيلة للقيادة والتسيير وأسلوب للملاحظة مثله مثل التدقيق المالي والمحاسبي وفي مجمله يهدف إلى: تقييم القدرة الخاصة بالمنظمة للتحكم في المشاكل المتعلقة بالجانب البشري الاجتماعي الذي يفرضه المحيط الخارجي، والسعي لتسيير تلك المشاكل التي يفرضها المحيط الداخلي، نظير إستخدام الأفراد اللازمين للسير الحسن والعادي للمؤسسة".

**التعريف الثالث:** يرى بيار كاندو Pierre Candau بأنه "المنهج الموضوعي المستقل عن طريق الملاحظة، التحليل، التقييم، التوصيات، بالإعتماد على منهجية صارمة وإستعمال تقنيات بالمقارنة مع مرجعيات صريحة وواضحة للتعرف على نقاط القوة والضعف كمرحلة أولية والعراقيل والعقبات على شكل أخطار وتكاليف كمرحلة ثانية وكل هذا يستلزم تشخيص الأسباب الخاصة بالمشاكل المترتبة والمتوصل إليها وتقدير أهميتها تم التوصل إلى تكوين إقتراحات وتوصيات للحد من هذه النقائص.

<sup>3</sup>ومما سبق يمكن أن نعرف التدقيق الاجتماعي على أنه تلك الوسيلة المنهجية الصارمة للتشخيص الاستراتيجي للوضعية الاجتماعية للمنظمات التي يتبعها شخص مستقل يعرف بالمدقق الاجتماعي والذي يقوم بجمع المعلومات من المصادر التي يراها مناسبة ثم يقوم بتحليلها بالرجوع إلى معايير معينة ومن ثم إستخراج الإنحرافات، وأخيرا يقوم بتصحيح هذه الإختلالات والإنحرافات إن أمكن مع تقديم الحلول المناسبة والتوصيات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بومدين بروال وسلمى براكنة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

<sup>2</sup> - خديجة ملاك وخديجة رفيف: "أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية"، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 02، جامعة البليلة 2، جوان 2021، ص 242.

<sup>3</sup> - بوعبدلي نعيمة وخضر هشور إسماعيل: "المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، قسم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2021، ص 21.

<sup>4</sup> - خديجة ملاك وخديجة رفيف، مرجع سبق ذكره، ص 242-243.

**ج- متطلبات تدقيق المسؤولية الإجتماعية:**

تتلخص متطلبات تدقيق المسؤولية الإجتماعية في النقاط التالية:

- ضرورة توافر مجموعة من الأنشطة الإجتماعية تقوم بها المنظمة محل التدقيق، بهدف تحقيق أهداف الأداء الإجتماعي اتجاه العاملين والعملاء والملاك والمجتمع.
- ضرورة توفر نظام للمحاسبة الإجتماعية يهدف أساسا إلى قياس وتوصيل البيانات الخاصة بالأنشطة الإجتماعية للمنظمة لمختلف الطوائف الإجتماعية.
- ضرورة توافر معايير محددة لقياس الأداء الإجتماعي، ونصوص تشريعية ملزمة للقياس والتقارير عن نتائج الأداء الإجتماعي.
- ضرورة وجود أفراد ذوي كفاءة عالية للقيام بالتدقيق الإجتماعي، يتوافر لهم الإستقلال والتأهيل والخبرة اللازمة.<sup>1</sup>

**ج- خصائص تدقيق المسؤولية الإجتماعية:**

- إن أهم الخصوصيات التي تميز وظيفة تسيير الموارد البشرية والمتمثلة أساسا في توسع أنشطتها ومهامها، تعدد المعلومات المتعلقة بها وتميزها بالطابع النوعي، كما تعتبر في بعض الأحيان غير دقيقة وصعبة للحصول عليها نظرا للامتزاج والتداخل الكبير بين مجالات العلوم فيه وارتباطها بالجوانب السيكولوجية للأفراد، تنعكس على التدقيق الإجتماعي وتجعله ذو خصائص معينة:
- التشخيص والمنهجية الدقيقة عند القيام بالتدقيق الإجتماعي للتمييز بين السبب والنتيجة لأن هناك تشابك بينهما فالنتيجة قد تكون سببا لظاهرة أخرى، كما أنه يمكن لنتيجة معينة أن يشترك فيها العديد من الأسباب وقد يؤدي سبب واحد لظهور عدة نتائج.
  - الترابط بين الأنشطة التي تمارسها وظيفة تسيير الموارد البشرية كالتوظيف، التعيين، التكوين، الأجور، تحليل وتصنيف العمل... الخ، وقد يؤدي أن قرار غير صائب في مجال ما هذا يؤدي إلى انعكاسات وتأثيرات على بقية الأنشطة.
  - تأثره بالعلاقات الخارجية كالسلطات الحكومية، الزبائن، الموردون، المنافسة، الجمعيات المهنية والبيئة... الخ.
  - يسمح للمؤسسة بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والإجتماعية، وفهم تكلفة ومضامين الآثار البيئية والإجتماعية والثقافية لنشاطها للإختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المستخلصة.

<sup>1</sup> - بن علي عبد الناصر: " واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين لمفهوم المراجعة الإجتماعية (دراسة لعينة من مراجعي الحسابات الخارجيين لولاية ورقلة)"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015، ص3.

- يسمح لجمهور المؤسسة بالتأثير على أدائها وسلوكها والتأثير على سياستها المستقبلية.
- يمكن المؤسسة من التقرير عن أدائها وإنجازاتها الإجتماعية بطريقة مبنية على إثباتات موثقة بدلا من إدعاءات لا أساس لها.
- يسمح لموالي المؤسسة ومقرضيها وجمهورها (عمالها وعمالئها وموظفيها والمجتمع) للحكم على ما إذا كانت المؤسسة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الإجتماعية والثقافية والبيئية.<sup>1</sup>

### د-أنواع التدقيق الإجتماعي:

وهي كالاتي:

#### ▪ تدقيق الأداء:

ويشير إلى تحقيق الرقابة الفاعلة على ما أنجز من أهداف قياسا بالغايات المنشودة ودرجة التوافق بين الموارد المستخدمة وعقلنة وترشيد الإنفاق العام وتجنب مظاهر الهدر والضياع أو التبذير ومحاربة الفساد بكل أشكاله وإستبعاد تأثيرها في الدولة والمجتمع، وقد عرفته منظمة الأنطوساي بأنه رقابة الإقتصاد والكفاءة والفعالية التي تستخدم بها الوحدة الخاضعة لتدقيق مواردها للنهوض بمسؤولياتها، إذ أنه يمثل تقويم أنشطة وحدة ما للتحقق ما إذا كانت مواردها قد تمت إدارتها وفق مراعاة جوانب التوفير والكفاءة والفعالية ومن أن متطلبات المساءلة قد تمت الإستجابة إليها بصورة معقولة<sup>2</sup>، فيعد تدقيق الأداء نوعا من أنواع الرقابة لتحديد مواطن القوة والضعف من خلال مقارنة الأداء الفعلي المتحقق بما محدد مسبقا من خطط ومعايير لمختلف أنشطتها المالية والإدارية والفنية والإجتماعية والبيئية وإقتراح الحلول اللازمة للتغلب على هذه الإخفاقات والوصول إلى الأداء المطلوب، ويهدف إلى التحقق من كفاءة الإدارة في إستغلال الموارد المتاحة لديه في أفضل وجه وتقديم النصح لمعالجة مواطن الضعف في النظام الإداري المطبق وهو يعد أداة من أدوات الإدارة وأهدافها وطاقتها الإنتاجية وأعبائها الإدارية، وتحسين أداء ملاك الإدارة من جهة والحفاظ على البيئة والمجتمع من جهة أخرى من خلال تقديم مؤشرات إجتماعية عن الأداء.

وجاءت دراسة الجمعية القومية للمحاسبين (NAA) وجمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) ودراسة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لتأكد أهمية الإفصاح عن الاداء الإجتماعي وإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الإجتماعية والأداء الإجتماعي لوحدات الأعمال، إذ طالب مجمع

<sup>1</sup> - أمنة تونسي وإبراهيم بورنان، مرجع سبق ذكره، ص 343.

<sup>2</sup> - تعنة أسماء وساحي نعيمة: "دور التدقيق الإجتماعي في تحسين الأداء الإجتماعي للمنظمة (دراسة ميدانية بالمؤسسات البنكية بأردان)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص 53.

المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز وحدات الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي للتعرف على مدى إسهاماتها الاجتماعية ومدى إرتباطها بالبيئة المحيطة. ومما تقدم يفهم عن الأداء الاجتماعي إرتباط بين الوحدة والمجتمع ومدى إنجاز هذا الأداء بصورة ينتج عنها منافع اجتماعية تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتقديم صورة جيدة عن الوحدة كونها تساهم في تحسين أداء ملكيتها من جهة والحفاظ على البيئة والإرتقاء بالمجتمع من جهة أخرى فهذا التفاعل والتناغم بين دور الوحدة المجتمع ودور الوحدة في التأثير في إنتاجية أفرادها من خلال تقديم مزايا اجتماعية وبرامج وأنشطة اجتماعية تستهدف الأفراد والمجتمع.<sup>1</sup>

### ▪ تدقيق الإلتزام:

هو الذي يفحص الإلتزام الإداري والقانوني وإستقامة وصحة الإدارة والأنظمة المالية وأنظمة التحكم والضبط الإداري.<sup>2</sup>

### و- أهداف التدقيق الاجتماعي:

يهدف التدقيق الاجتماعي إلى فحص الأحداث والظروف التي وقعت بسببها ولا يهدف إلى قياسها فحسب، فوظيفته تتمثل في الفحص النقدي للقياسات والمعلومات المتاحة في مجال تدخله وبالتالي فهو عمل تحليلي، وهدفه على المدى القصير يتمثل في إعطاء شهادة بصحة وسلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها المؤسسة وإبداء رأي موضوعي حول شكل ومضمون الذي عرضت به هذه القوائم، وكأهداف طويلة ومتوسطة الأجل هي لإتخاذ القرارات المستقبلية للمؤسسة وبالتالي يصبح التدقيق كوسيلة من وسائل القيادة وبالتالي يصبح يعتمد على النتائج التي يتوصل إليها في إعداد السياسات والمناهج المتعلقة بتسيير الأفراد إلى جانب العوامل الأخرى فهو يساعد على رفع مستوى الأداء خلال تحقيق الإندماج للتشريعات الاجتماعية مع إستراتيجية تقديم الدعم وذلك من الشاملة للمؤسسة بصفة عامة مثل أهداف التدقيق في باقي المجالات.

التدقيق الاجتماعي يهدف هو الآخر إلى رفع فعالية الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للمؤسسة لتحديد العقبات والعراقيل بإستعمال أدوات فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية وتقديم الإقتراحات على الإختلالات والإنحرافات. إن التدقيق الاجتماعي يستجيب لعدة أهداف:

❖ القيام بالمعينة الدقيقة لتحصيل المعلومات الصادقة حول مجال الأهداف الخاصة بالفرد كالوظيفة من خلال وضع الفرد المناسب في المكان المناسب، رفع الروح المعنوية من خلال تحسين الظروف والأجور العادلة.

<sup>1</sup> - بوعبدلي نعيمة ولخضر هنشور إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص34.

<sup>2</sup> - تعنة اسماء وساحسي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص54.

- ❖ إذا كانت الرقابة نابعة من إدارة المسؤولين تكون نتائجها مضمونة نوعا ما والمتابعة الدائمة للوضعيات وللنتائج وتطبيق التوصيات نظرا لتوفر الإدارة من أجل القضاء على الظاهرة وتحسين الظروف لرفع الأداء والإنتاجية لدى الأفراد.
- ❖ تسيير سالم للأفراد نظرا للاستعمال الأمثل للأدوات الكمية في المجالات النوعية.
- ❖ التشخيص الدقيق للأسباب للوصول إلى نتائج صادقة.
- ❖ التحكم الأمثل في التكاليف الاجتماعية المباشرة منها والغير مباشرة.
- ❖ التنبؤ السريع وفي الوقت المناسب بالأخطار لتقادي التعقيدات التي قد تحدث جراء التأخر في علاجه.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مسار عملية التدقيق الإجتماعي في إطار المسؤولية الإجتماعية.

#### أ-خطوات التدقيق الإجتماعي في إطار المسؤولية الإجتماعية:

يقوم المدقق بتنفيذ مهمته من خلال القيام بمجموعة من الخطوات التي نختصرها فيما يلي:

#### 1- تحديد الأنشطة محل التدقيق:

وتتضمن هذه الأنشطة تلك الأنشطة الخاصة بالمجال الإجتماعي والذي يستفيد منه عمال المؤسسة مثل تدريب العمال، وتوفير الخدمات الإجتماعية، والرياضية، بالإضافة إلى الأنشطة الخاصة بمجال الأداء الإجتماعي البيئي الخارجي خاصة ما يتعلق بحماية البيئة ومحاربة التلوث الناتج عن المخلفات الصناعية، كما تتضمن الأنشطة المتعلقة بالأداء الإجتماعي للمنتجات كالرقابة على المواصفات القياسية للجودة.

#### 2- فحص وتدقيق الأنشطة الاجتماعية:

يستخدم المدقق الإجتماعي بعض الأساليب التي يستخدمها المدقق المالي، بالإضافة إلى بعض الأساليب الفنية الأخرى التي تتلاءم وطبيعة الأنشطة الاجتماعية، ومن أهم هذه الأساليب:

- المعاينة والجرد الفعلي والشهادات والإقرارات؛
- المراجعة المستقبلية والمحاسبية؛
- الفحص الفني سواء كان هندسي أو كيميائي أو طبي؛
- أسلوب المقارنات بين الفترة الحالية والفترة السابقة؛
- الاستفسارات الشفوية بالإضافة إلى أساليب أخرى تحتاجها عملية التدقيق الإجتماعي؛<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - جعلاب الزهرة، ( تسيير الموارد البشرية)، مطبوعة الدروس في مقياس التدقيق الإجتماعي، السنة ثانية ماستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020/2019، ص28.

<sup>2</sup> - خديجة ملاك وخديجة رفيف، مرجع سبق ذكره، ص247.

### 3- إعداد تقرير التدقيق الإجتماعي:

يتضمن هذا التقرير الناتج الذي توصل إليه المدقق ورأيه الفني المحايد، حول مجالات النشاط الاجتماعي للمؤسسة محل التدقيق سواء كان تدقيق داخلي أو خارجي.

يتميز تدقيق المسؤولية الاجتماعية عن الأنواع الأخرى من التدقيق من التدقيق الاجتماعي فيما يلي:

- من حيث مجال التدقيق الواسع الذي يخص البحث في العلاقات والارتباطات بين المؤسسة والأطراف ذات المصلحة من النواحي الاجتماعية؛
- في ظل ظروف وطبيعة المتغيرات الاجتماعية، ليس هناك ما يمنع المدقق عن المسؤولية الاجتماعية استخدام مجموعة متنوعة ومتعددة من المقاييس النوعية والكمية بما يتناسب والظروف الزمانية والمكانية للمؤسسة محل التدقيق ويلاءم الأهداف المتعلقة بالعملية ما إذا كانت تخص الإثبات أو المعايرة أو المطابقة أو الدعم الإستراتيجي.<sup>1</sup>

#### ب- مراحل التدقيق الاجتماعي في ظل المسؤولية الاجتماعية:

يمر التدقيق عن المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل أساسية وهي:

- تحديد المهام وتوزيعها على مختلف القائمين بعملية التدقيق؛
  - إجراء التشخيص الأولي؛
  - تبني برنامج عملي معين؛
  - تنفيذ الأعمال اللازمة؛
  - تقديم تقرير المدقق وتبيان مقترحاته؛
- فيما يلي شرح هذه المراحل:

#### 1- تحديد المهام:

وهي تعد مرحلة أساسية يتم من خلالها توضيح المميزات الأساسية للتدقيق من خلال إبراز

الأهداف المصاغة في شكل أسئلة يتطلب من المدقق الإجابة عنها، ومعرفة امتدادات المراقبة

والطرق والوسائل المعتمدة، وعلى هذا الأساس يمكن أن تمس مهام المدقق النقاط التالية:

- مراقبة المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية وتسييرها؛
- مراقبة تطبيق الإجراءات الداخلية والخارجية مثلا: عبر تطبيق المطابقة؛
- مراقبة تنفيذ ومدى تحقق أهداف تسيير الموارد البشرية من خلال تدقيق الفعالية؛
- مراقبة كفاءة تسيير الموارد البشرية، عن طريق التأكد من أن الأهداف تم تحقيقها بتكلفة أقل أي تدقيق الكفاءة؛

<sup>1</sup> - بوعبدلي نعيمة ولخضر هنشور إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص33.

- المراقبة الإستراتيجية التي تتعلق بوجود وتناسق وتنفيذ التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية، ومنه فإن نجاح التدقيق الإجتماعي يتوقف لحد كبير عما تسفر عنه هذه العملية من تحديد<sup>1</sup> دقيق للمهام، على الرغم من أنها مرحلة أولية تتلوها مراحل أخرى.

## 2- التشخيص الأولي (الإستقصاء التمهيدي):

من الضروري أن يكون للمدقق نظرة أولية عن الأنشطة المراد مراقبتها، كي يوجه مجهوداته أحسن توجيه، ويصمم برنامج عمل جيد يمكنه من توزيع وقته ومجهوده بصورة صحيحة، وهذا بالضبط ما يستلزم بالضرورة تشخيصاً أولياً، حيث يشكل تحليل الميزانية أساساً بالنسبة له، من خلال حساب وتفسير مختلف النسب التي تخص السياسة الإجتماعية للمؤسسة.

يعد التشخيص الأولي في الميدان الإجتماعي الإستقصاء والبحث المنجز الذي يضم كل الأنشطة والوظائف بغرض كشف المشاكل والأخطار الأساسية، الشيء الذي يسمح بتوجيه نشاط المدقق نحو مسببات المشاكل والأخطار بطريقة فعالة، وبناء عمله على حجج قوية كما يسمح بضمان تعاون الإدارة عبر مختلف مستوياتها مع المدقق، إذن فالبارز حول التشخيص الأولي أنه بدوره يتم عبر مراحل بداية من تعريف المهمة، جمع المعلومات وتحليلها، ترتيب المشاكل، وصياغة التوصيات التي يلي شرحها:

### 1-2 تعريف المهمة:

وذلك على أساس معرفة إنتظارات مختلف الأطراف تجاه التدقيق وشرح منهجية العمل لهم، والالتزامات التي يمكن أن يسفر عنها، كما يضمن قبول مختلف الأطراف بنتائج التدقيق لمشاركتهم الفعالة فيه والحصول على دعم الإدارة ويتم من خلال هذه المرحلة تعريف أهداف التدقيق، والمنهجية المستعملة، وتحديد مدته وتكاليفه، مع العلم أن تعريف المهمة عادة ما يتم من خلال رسالة مصادق عليها من طرف الإدارة لتسهيل إمكانية الوصول إلى المعلومات، والتي يتم إرسالها لمصلحة الموارد البشرية قبل الموعد لأجل ربح الوقت والجهد.<sup>2</sup>

### 2-2 جمع المعلومات:

وهو ما يتم خلال ثلاث مصادر أساسية هي: المعلومات المكتوبة زيادة المنظمة والمقابلة مع المسؤولين، الشيء الذي يمكن المدقق من تسجيل الإختلالات الأساسية وتعريف المصادر الممكنة للمشاكل والأخطار بالإستعانة بالمؤشرات.

<sup>1</sup> - جادلي سمير، "تسيير الأجرور في المؤسسة دراسة حالة البنك الفرنسي BNP Paribas"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص140.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص141.

### 2-3 تحليل وتفسير المعلومات:

ويقصد به وضع تحليل وملاحظات عن الفروق والإختلالات الظاهرة والتي عن طريقها يتمكن المدقق من تحديد نقاط الضعف والقوة وترتيبها حسب خطورة نتائجها، كما يقيم كذلك إمكانية توسع هذه الأخطار بفعل تهديدات البيئة، بالإضافة إلى تحليل الفروق المسجلة بين المؤشرات والمعايير الداخلية والخارجية.

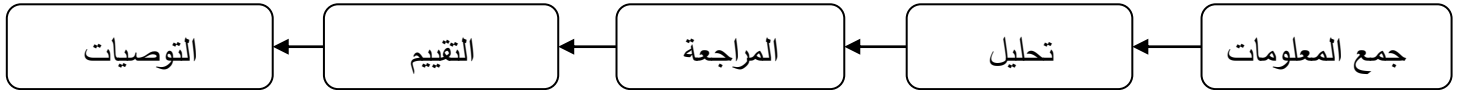
### 2-4 تشخيص الأسباب والتوصيات:

بعد ترتيب المشاكل والأخطار في شكل قائمة تتضح الصورة العامة عن الإختلالات الأساسية المسجلة في مصلحة تسيير الموارد البشرية، ولكن قد يحدث وتختلط الأسباب بالنتائج مما يضطر المدقق لمعرفة مصادر تلك المشاكل قبل إصدار التوصيات.

### 3- برنامج التدقيق:

على الرغم من إختلاف مضمونه من منظمة لأخرى لكنه يمر بمراحل أساسية مرتبة تجعله فعالاً في تحقيق النتائج المرغوبة، وعليه فإن منهجية التدقيق تسمح للمدقق بإستعمال التقنيات العلمية وصياغة فروض ممكنة حول المشاكل ومسبباتها، والتي يتم تأكيدها أو نفيها في أثناء المهمة، بالإضافة لأنها تسمح بتقديم النتائج وفق ترتيب منطقي الشيء الذي يعطي قيمة أكبر للتوصيات التي يخرج بها المدقق وعموماً فالتدقيق يضم الأنشطة التالية الظاهرة من خلال الشكل:

الشكل رقم(5): أنشطة التدقيق الإجتماعي



المصدر: جادلي سمير، تسيير الأجور في المؤسسة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص141.

ويتم شرحها وفقاً لما وردت كالتالي:

### 3-1 جمع المعلومات:

ويتم من خلال الوثائق الموجودة بالمنظمة، والملاحظة الشخصية وآراء الأشخاص المستجوبين لأن إختبار الوثائق يؤدي لتكوين قائمة بالمشاكل التي تكون محل الأسئلة، والملاحظة تسمح بإثبات الفروقات ومعرفتها بالنسبة للمعايير، بالإضافة إلى أن آراء العمال والمستجوبين تعبر عن مدى رضاهم عن بعض الممارسات والمشاكل التي يعانون منها.

### 3-2 تحليل المعلومات:

وهي عملية تقتض الإختبار المفصل لكل المعلومات بالاستعانة بالتقنيات المناسبة لإستخلاص العلاقات التي تربط الظواهر ببعضها البعض وتوضيحها أكثر، هذا ما قد يقود لمعرفة المشاكل وتقييم درجة خطورتها، وتشخيص أسبابها بإستعمال المؤشرات وكشف الفروق، فالتدقيق يقصد عزل الظاهرة، تعريفها، تكميمها، ومقارنتها مع المعايير، فهو عملية إختبار موضوعي.

**3-3 المراجعة:**

وهي عملية تعني إكتشاف صدقية ودقة الأرقام والآراء المجمعّة لأن قيمة التدقيق تأتي من جودة هذه المعلومات، وقد تقتضي مقارنة آراء المبحوثين من وقت لآخر أو حتى الوثائق التي تصدرها مختلف المصالح، أو قد تتم من خلال معاينة الأرقام المسجلة والحالات العملية.<sup>1</sup>

**3-4 التقييم:**

وهي تعني إصدار حكم على الظاهرة المدروسة، وتقييم الفروقات، ودرجة خطورتها وأسبابها لكي تقدم لها توصيات وإقتراحات لحلها معبرا عنها بالتكاليف والفوائد المتوقعة، كما تقدم أيضا أنظمة للمراقبة لأجل التأكد من أن التوصيات المقترحة تم تنفيذها في الآجال المناسبة.

**3-5 التوصيات ومقترحات العمل:**

وهي إقتراحات عملية يفترض تنفيذها لأجل تصحيح الوضع وتجاوز المشاكل التي يمكن أن يفرزها، وتدعيم المراقبة الغير كفوة، مع العلم أنه يجب أن ترتبط التوصيات بنقاط محددة يبقى على الإدارة تنفيذها، كما أنه هناك توصيات مستعجلة عادة ذات طابع قانوني وأخرى يمكن تنفيذها آنفا.

يمكن إستئناف عملية التدقيق السابقة بتقييم درجة فعالية التدقيق من خلال تجديد تكاليفه ونتائجه التي تتراوح نسبتها واحد إلى ثلاثة، على الرغم من أن عميلة التقييم ليست دوما ممكنة لأن قيمة التدقيق قد تكون في تخفيض التكاليف، وعمليات الغش والتبذير وهي أمور لا يمكن تقديرها دوما بمقاييس نقدية.

**4- تنفيذ العمليات اللازمة:**

وهي مجموعة من الأنشطة تختص عموما بإستعمال المؤشرات لأجل قياس النتائج، وإن منهج التدقيق في هذه الحالات يقوم على إفتراض أن الظواهر يمكن ملاحظتها في شكل نتائج، فالسلوكات لا يمكن فهمها إلا من هذه الزاوية.

**5- تحليل إمكانية التنفيذ وتقديم تقرير المدق:**

لأجل تحديد توصيات الحلول الأكثر ملائمة لوضعية المنظمة، يمكن العودة لتحليل إمكانية التنفيذ والتي تقتضي لمقارنة التكاليف الناتجة عن تطبيق الحل والعوائد المرتقبة منه، وهذا بالطبع أن يكون ممكنا إلا بتعريف المشاكل بدقة وعرض الأسباب.

يخضع تقرير التدقيق بدوره لعدة أحكام شأنه شأن العمليات السابقة، كمثل ضرورة عرض النتائج بصورة تلفت إنتباه المسؤولين للأثر الحقيقي الذي يمكن أن يخلفه تطبيق التوصيات، وعموما كثيرا ما يسبق عرض النتائج الأولية لتقديم التقرير النهائي شرط أن يكون هذا العرض متضمنا وثائق العمل الأساسية منظمة وواضحة، خاضعة للمعايير اللازمة، ومتناسبة مع مستلزمات العمل، أما تقديم التقرير النهائي

<sup>1</sup> - جادلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص142.

فيكون مكتوباً بوضوح وموجهاً للإدارة أو المصلحة التي طلبت التدقيق، بحيث يضم أهداف التقرير والتوصيات في قالب واضح ومفهوم ودقيق، موضوعي وبناء.

### ج- مزايا تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تلخيص المزايا التي تعود من تدقيق المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

- تشجيع الإهتمام بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي، فمن المضمون أن كل فرد في الشركة سيوجه إهتمامه إلى تلك الأنشطة التي تقيمها والتقرير عنها بغض النظر عن الجهة التي ترفع إليها تلك التقرير.
- إكتشاف أية أخطاء في التنفيذ، والعمل على إتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب والعمل على تلقيها مستقبلاً.
- ايجاد نظام متكامل لمراجعة الأنشطة التي تزاولها المنظمة. فعن طريق المراجعة المالية التقليدية يتم مراجعة الجانب المالي لتلك الأنشطة كما يظهر في قوائم الدخل والمركز المالي، في حين أن المراجعة الإدارية سوف تستهدف إجراء تقييم مستقل لأداء إدارة المنظمة فضلاً فيما تضعه من سياسات وما يرتبط بها من إجراءات ونظم للمعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية بنوعها المالي والإداري. وأخيراً فإن المراجعة الاجتماعية ستولى عملية تقييم الجانب الاجتماعي لأداء المشروع وما تصدره الإدارة من قوائم وتقارير في هذا الشأن.
- إمكانية تحديد مدى التقدم الذي أحرزته الشركة في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية، وما يتعين عليها عمله في المستقبل لغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة.
- الاستجابة للمطالب المتزايدة من أطراف المجتمع للحصول على معلومات دقيقة يمكن الإعتماد عليها عن الأداء الاجتماعي للمشروعات الاقتصادية.
- المعاونة في تحديد كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية بدرجة كبيرة من الدقة مما يساعد على تحديد نتائج الأداء لأي نشاط تزاوله المنظمة، ويراعي في هذه الحالة تحديد تكلفة الفرصة البديلة وضرورة أخذها في الإعتبار عند تحديد نتيجة الأداء.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - هاشم علي هاشم وجمانة حنظل التميمي: "المراجعة الاجتماعية دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب"، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، جامعة البصرة، 2004ص104.

## خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار النظري لوظيفة التدقيق والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، تطرقنا فيه لمفهوم التدقيق، خصائصه ومبادئه، كما تناولنا أهميته وأهم أهدافه وكذلك تناولنا مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، معاييرها وأهم أهدافه، بالإضافة إلى دور تدقيق المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

مما سبق يمكن أن نستنتج مايلي:

- ❖ تسعى وظيفة التدقيق من خلا موقعها المتميز في هيكل الشركة إلى تقييم المخاطر وتحديد الأساليب المناسبة لإدارتها والتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة، وتقديم التوصيات اللازمة التي يحتاج إليها مجلس الإدارة لحماية الشركة.
- ❖ تعرف المسؤولية الإجتماعية على أنها إلتزام المؤسسات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.
- ❖ للمسؤولية الإجتماعية أهمية بالنسبة للدولة، المؤسسة والمجتمع.
- ❖ التدقيق يمكن أن يقدم الشيء الكثير للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من خلال دعم التسيير والتشخيص المبكر للإختلالات وتقديم التوصيات اللازمة لعلاجها في الوقت المناسب.



الفصل الثاني  
الجانب التطبيقي  
للدراصة



**تمهيد:**

بعد التطرق إلى الجانب النظري للتدقيق الخارجي والمسؤولية الاجتماعية، سنحاول في هذا الفصل للتعرف على دور التدقيق الخارجي في امتثاله لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، بإجراء دراسة ميدانية وجمع المعطيات من مكاتب التدقيق ومجموعة من الأساتذة الجامعيين.

لقد تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تحليل ودراسة الإستبيان.

المبحث الثاني: تحليل أسئلة الإستبيان.

## 1- وصف عينة الدراسة

جاءت محاولة الباحث في اختيار عينة الدراسة من مكاتب التدقيق ومجموعة من الأساتذة الجامعيين بكلية العلوم الاقتصادية بولاية الأغواط، لاستكمال الجانب النظري لهذه الدراسة بالجانب التطبيقي، ثم إن وصف عينة الدراسة تضيي الجانب الحقيقي لمؤشرات قياس المتغيرات.

كما قد شملت الأسئلة في نموذج الاستبيان مختلف المدققين لتكوين صورة واضحة ومتكاملة عن موضوع البحث، حيث تم توزيع 40 استمارة استبيان معدة لهذا الغرض، استعدنا 33 استمارة وتم استبعاد 3 استمارة لوجود خلل فيها، لتكون في الأخير الصالحة منها هي 30 استمارة. فيما يلي سيتم تقديم تحليل وصفي للمستجيبين من خلال مجموعة من المعايير الديمغرافية:

## 1-1 تحليل المؤهل العلمي:

لقد كان توزيع عينة الدراسة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم: (03) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	2	6.7	6.7	6.7
	ماستر	11	36.7	36.7	43.3
	ماجستير	1	3.3	3.3	46.7
	دكتوراه	16	53.3	53.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لنتائج مخرجات برنامج spss v28

والشكل التالي يوضح توزيع النسب.

الشكل رقم: (06) يمثل توزيع المستجيبين حسب مؤهلهم العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لنتائج مخرجات برنامج Excel

### التحليل:

لقد حاول الباحث عند توزيع استمارات الاستبيان شمول مختلف الشهادات، ونلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكثر المستجيبين كانوا من أصحاب شهادة الدكتوراة بنسبة (53%)، ثم يليه حاملي شهادة الماستر بنسبة (37%)، في حين نجد ان حاملي شهادة ليسانس يمثلون بنسبة (7%)، أما اخفض نسبة كانت من نصيب حاملي شهادة الماجستير بنسبة (3%).

### 1-2- الوظيفة الحالية:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جامعي أستاذ	18	60.0	60.0	60.0
	محاسب خبير	4	13.3	13.3	73.3
	حسابات محافظ	5	16.7	16.7	90.0
	أخرى مهنة	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لنتائج مخرجات برنامج SPSS v28

والشكل التالي يوضح توزيع النسب.

الشكل رقم(07) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية



المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا لنتائج مخرجات برنامج Excel

### التحليل:

لقد حاول الباحث عند توزيع استمارات الاستبيان تتويع وظائف افراد العينة، ونلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكثر المستجيبين كانوا أساتذة جامعيين بنسبة (60%) ثم يليهم أصحاب منصب محافظ حسابات بنسبة (16%)، في حين نجد أن أصحاب خبير حسابات يمثلون بنسبة (13.3%)، في حين نجد ان النسبة الباقية (10%) تعبر عن المهن الاخرى.

### 1-3- الخبرة\_المهنية:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5سنوات	9	30.0	30.0	30.0
	من 5إلى 10 سنوات	11	36.7	36.7	66.7
	أكثر من 15 سنة	10	33.3	33.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا لنتائج مخرجات برنامج SPSS v28

والشكل يمثل توزيع النسب.

الشكل رقم: (08) توزيع العينة حسب الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لنتائج مخرجات برنامج Excel

### التحليل:

نلاحظ من الجدول الشكل أعلاه أن أكبر نسبة لعينة الدراسة يمثلها الأشخاص ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة (36.7%)، يليهم الأشخاص ذو الخبرة أكثر من 15 سنة بنسبة (33.3%)، كما بلغت أقل نسبة لعينة الدراسة (30%) يمثلها الأشخاص ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات.

### 2- صدق الاتساق الداخلي:

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء آخر. وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط 'بيرسون' بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة.

### 2-1- المتغيرات

#### أ- المحور الأول: التدقيق الخارجي

الجدول رقم (06) يمثل عبارات العنصر -1- إجراءات التدقيق الخارجي 8

عبارات Q8\_Q1

		Correlations							
		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8
Q1	Pearson Correlation	1	0.775	0.716	0.875	0.883	0.685	0.915	0.748
	Sig. (2-tailed)		0.020	0.000	0.001	0.003	0.000	0.006	0.001
Q2	Pearson Correlation		1	0.823	0.927	0.684	0.794	0.744	0.698
	Sig. (2-tailed)			0.001	0.000	0.001	0.006	0.000	0.000
Q3	Pearson Correlation			1	0.852	0.766	0.954	0.896	0.721
	Sig. (2-tailed)				0.000	0.001	0.003	0.010	0.002
Q4	Pearson Correlation				1	0.954	0.896	0.721	0.766
	Sig. (2-tailed)					0.004	0.020	0.001	0.000
Q5	Pearson Correlation					1	0.885	0.920	0.932
	Sig. (2-tailed)						0.004	0.000	0.003
Q6	Pearson Correlation						1	0.896	0.716
	Sig. (2-tailed)							0.001	0.001
Q7	Pearson Correlation							1	0.794
	Sig. (2-tailed)								0.001
Q8	Pearson Correlation								1
	Sig. (2-tailed)								

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v28

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع العبارات يختلف ارتباطها مع بعضها البعض

حيث أن الفقرات الدالة إحصائياً تكون ، والعبارات غير مرتبطة تكون  $Sig > 0.05$

من خلال الجدول نرى أن جميع إشارة معاملات الارتباط موجبة

$r_{x,y} > 0$ : كلها علاقات طردية بين فقرات هذا المحور

$r_{x,y} \geq 0.684$ : هذه أقل قيمة لمعامل الارتباط بين العبارتين: Q2 ، Q5 التي تدل على قوة الارتباط

بين فقرات المحور.

الجدول رقم (07) يمثل عبارات العنصر-2- مسؤوليات المدقق الخارجي 7 عبارات Q16\_Q9

		Correlations						
		Q9	Q10	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16
Q9	Pearson Correlation	1	0.642	0.721	0.894	0.663	0.584	0.664
	Sig. (2-tailed)		0.001	0.012	0.003	0.004	0.006	0.001
Q10	Pearson Correlation		1	0.951	0.874	0.771	0.691	0.805
	Sig. (2-tailed)			0.000	0.000	0.001	0.001	0.000
Q12	Pearson Correlation			1	0.905	0.638	0.677	0.856
	Sig. (2-tailed)				0.000	0.002	0.010	0.000
Q13	Pearson Correlation				1	0.933	0.708	0.938
	Sig. (2-tailed)					0.000	0.000	0.000
Q14	Pearson Correlation					1	0.882	0.766
	Sig. (2-tailed)						0.000	0.001
Q15	Pearson Correlation						1	0.932
	Sig. (2-tailed)							0.000
Q16	Pearson Correlation							1
	Sig. (2-tailed)							

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v28

### التحليل:

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع العبارات يختلف ارتباطها مع بعضها البعض

حيث أن الفقرات الدالة إحصائياً تكون  $Sig < 0.05$ ، والعبارات غير مرتبطة تكون  $Sig > 0.05$

من خلال الجدول نرى أن جميع إشارة معاملات الارتباط موجبة

$r_{x,y} > 0$ : كلها علاقات طردية بين فقرات هذا المحور

$r_{x,y} \geq 0.548$ : هذه أقل قيمة لمعامل الارتباط بين العبارتين: Q15، Q9 التي تدل على قوة الارتباط

بين فقرات المحور.

ب- المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (08) يمثل عبارات العنصر -3- المسؤولية الاجتماعية 16 عبارة Q32\_Q17

Correlations																	
		Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	Q22	Q23	Q24	Q25	Q26	Q27	Q28	Q29	Q30	Q31	Q32
Q17	Pearson Correlation	1	0.866	0.857	0.944	0.871	0.966	0.887	0.655	0.599	0.944	0.822	0.789	0.844	0.662	0.638	0.711
	Sig. (2-tailed)		0.005	0.003	0.000	0.001	0.000	0.000	0.002	0.002	0.000	0.000	0.005	0.004	0.000	0.001	0.016
Q18	Pearson Correlation		1	0.822	0.695	0.746	0.822	0.598	0.755	0.866	0.785	0.944	0.785	0.944	0.788	0.901	0.685
	Sig. (2-tailed)			0.000	0.001	0.000	0.000	0.002	0.002	0.000	0.000	0.005	0.004	0.000	0.001	0.016	0.000
Q19	Pearson Correlation			1	0.739	0.871	0.966	0.887	0.655	0.668	0.871	0.966	0.887	0.655	0.599	0.832	0.846
	Sig. (2-tailed)				0.000	0.020	0.006	0.016	0.000	0.008	0.030	0.000	0.012	0.006	0.011	0.040	0.013
Q20	Pearson Correlation				1	0.871	0.966	0.887	0.655	0.784	0.944	0.785	0.944	0.788	0.944	0.784	0.798
	Sig. (2-tailed)					0.000	0.040	0.007	0.000	0.021	0.011	0.040	0.006	0.000	0.040	0.000	0.006
Q21	Pearson Correlation					1	0.746	0.822	0.598	0.755	0.866	0.785	0.944	0.785	0.944	0.746	0.822
	Sig. (2-tailed)						0.040	0.007	0.000	0.021	0.011	0.040	0.006	0.000	0.040	0.000	0.006
Q22	Pearson Correlation						1	0.855	0.887	0.655	0.784	0.944	0.785	0.944	0.788	0.944	0.784
	Sig. (2-tailed)							0.040	0.007	0.000	0.021	0.011	0.040	0.006	0.000	0.040	0.000
Q23	Pearson Correlation							1	0.695	0.887	0.655	0.784	0.944	0.785	0.944	0.788	0.944
	Sig. (2-tailed)								0.040	0.007	0.000	0.021	0.011	0.040	0.006	0.000	0.040
Q24	Pearson Correlation								1	0.966	0.887	0.655	0.794	0.940	0.785	0.944	0.788
	Sig. (2-tailed)									0.040	0.007	0.000	0.021	0.011	0.040	0.006	0.000
Q25	Pearson Correlation									1	0.856	0.787	0.695	0.784	0.944	0.785	0.944
	Sig. (2-tailed)										0.040	0.007	0.000	0.021	0.011	0.040	0.006
Q26	Pearson Correlation										1	0.902	0.887	0.655	0.781	0.944	0.785

	Sig. (2-tailed)											0.040	0.007	0.000	0.021	0.011	0.040
Q27	Pearson Correlation											1	0.786	0.867	0.655	0.984	0.944
	Sig. (2-tailed)												0.040	0.007	0.000	0.021	0.011
Q28	Pearson Correlation												1	0.952	0.880	0.755	0.784
	Sig. (2-tailed)													0.040	0.007	0.000	0.021
Q29	Pearson Correlation													1	0.866	0.787	0.655
	Sig. (2-tailed)														0.040	0.007	0.000
Q30	Pearson Correlation														1	0.856	0.887
	Sig. (2-tailed)															.043	0.000
Q31	Pearson Correlation															1	0.863
	Sig. (2-tailed)																0.023
Q32	Pearson Correlation																1
	Sig. (2-tailed)																

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

### التحليل:

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع العبارات يختلف ارتباطها مع بعضها البعض حيث أن الفقرات الدالة إحصائياً تكون  $Sig < 0.05$ ، والعبارات غير مرتبطة تكون  $Sig > 0.05$  من خلال الجدول نرى أن جميع إشارة معاملات الارتباط موجبة  $r_{x,y} > 0$  كلها علاقات طردية بين فقرات هذا المحور

بين فقرات المحور. هذه أقل قيمة لمعامل الارتباط بين العبارتين: Q9 ، Q15 التي تدل على قوة الارتباط  $r_{x,y} \geq 0,001$

### 3- ثبات وصدق الاستبيان:

هو اختبار للتحقق من دقة تمثيل الاستبيان الذي صممناه للمجتمع المدروس.

### 3-1 معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: معامل ألفا كرونباخ من أشهر المقاييس

ثبات الاستبيان وهو يعتمد على حساب الارتباط الداخلي بين إجابات الأسئلة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\alpha = \frac{k}{k-1} \left( 1 - \frac{\sum_{i=1}^k \sigma_{y_i}^2}{\sigma_x^2} \right)$$

حيث:

k : عدد الفقرات

$\sigma_{y_i}^2$  : التباين لإجابات الفقرة i

$\sigma_x^2$  : تباين جميع الإجابات

الجدول رقم (09) معامل الثبات الكلي (الفا كرونباخ)

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.941	.952	25

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v28

يوضح الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ بلغت قيمته **0.941** وهو مرتفع وموجب الإشارة تدل هذه القيمة على:

- إذا أعدنا توزيع الاستبيان على نفس العينة في وقت آخر لكانت إجابات 94.1% من المستبنيين نفسها وثابتة أي حوالي  $\frac{30 \times 94.1}{100} \approx 28$  مستبين، يدل هذا على ثبات إجابات أفراد العينة حول الاستبيان وعدد العبارات 32.

يمثل المقدار  $\sqrt{0.941}$  معامل صدق الاستبيان المعبر عنه بالقيمة 0.970 والتي تدل على عن آراء المستبنيين وصلت إلى الإجابة على إشكالية البحث بنسبة 97.00% وهذا يعكس مدى وضوح فقرات الاستبيان .

الجدول رقم (10) يمثل تحديد العبارات الضعيفة.

	Scale Mean if Item Deleted	Variance if Item Deleted	Item-Total Correlation	Multiple Correlation	Alpha if Item Deleted
Q1	64.90	22.093	.683	.	.692
Q2	64.50	28.121	-.011	.	.753
Q3	64.47	25.706	.528	.	.719
Q5	64.30	27.114	.198	.	.738
Q6	64.47	28.189	-.010	.	.750
Q7	64.47	27.775	.064	.	.746
Q8	64.83	24.695	.294	.	.736
Q9	64.33	27.126	.291	.	.733
Q10	64.20	28.924	-.274	.	.749
Q12	64.60	26.593	.256	.	.734
Q13	64.30	27.803	.136	.	.740
Q14	64.30	26.838	.408	.	.729
Q17	64.40	26.041	.413	.	.725
Q18	64.47	26.395	.316	.	.730
Q19	64.73	22.616	.707	.	.693
Q20	64.30	26.838	.408	.	.729
Q22	64.47	26.602	.238	.	.736
Q23	64.53	27.292	.141	.	.742
Q24	65.07	25.651	.285	.	.733
Q25	64.57	24.806	.364	.	.726
Q26	64.30	28.631	-.086	.	.751
Q27	64.37	27.137	.264	.	.734
Q30	64.20	27.821	.294	.	.737
Q31	64.57	23.978	.474	.	.715
Q32	64.37	27.068	.280	.	.734

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v28

### تحليل الجدول: القراءة من اليسار

العمود الثاني: يوضح متوسط المقياس عند حذف العبارة.

العمود الثالث: يوضح تباين المقياس عند حذف العبارة.

العمود الخامس: يوضح قيمة معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة

- العبارات التي لها معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.941 هي التي تضعف الاستبيان من ملاحظة الجدول أعلاه لا توجد فقرة ضعيفة كلها تزيد الاستبيان قوة.

### 3-2 دراسة معامل الثبات لكل محور بمفرده:

#### أ- المحور الأول: التدقيق الخارجي

- العنصر الأول: إجراءات التدقيق الخارجي

الجدول رقم (11) يمثل معامل الثبات (الفا كرونباخ) لإجراءات التدقيق الخارجي

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.883	.900	7

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 28

- هذا المحور يحتوي على 8 عبارات ودرجة الحرية 7 وصل معامل الثبات 0.883 أي أقل من الكلي مما يعني أن هذا العنصر أساسي للاستبيان

#### 2-العنصر الثاني: مسؤوليات المدقق الخارجي

الجدول رقم (12) معامل الثبات (الفا كرونباخ) لمسؤوليات المدقق الخارجي

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha <sup>a</sup>	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items <sup>a</sup>	N of Items
.876	.886	5

a. The value is negative due to a negative average covariance among items. This violates reliability model assumptions. You may want to check item codings.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 28

- هذا المحور يحتوي على 8 عبارات ودرجة الحرية 5 وصل معامل الثبات 0.876 أي أقل من الكلي مما يعني ان هذا العنصر أيضا أساسي للاستبيان.

## المحور الأول: التدقيق الخارجي

الجدول رقم (13) معامل الثبات الجزئي (الفاكرونباخ) لمحور التدقيق الخارجي

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.908	.911	12

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

- لمعرفة مدى قوة المحور الأول في الاستبيان قمنا بحساب معامل الثبات فوجدناه 0.908 وبمقارنته مع الكي نجده اقل  $0.908 < 0.941$

## المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (14) يمثل معامل الثبات الجزئي (الفاكرونباخ) للمسؤولية الاجتماعية

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.926	16

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

- هذا المحور يحتوي على 16 عبارة بلغ معامل الثبات 0.926 وهو أفضل من سابقه.

## 4- تحديد جهة الإجابة:

استعملنا طريقة مقياس ليكارت الثلاثي المعبر عنه بالكيفية التالية:

الجدول رقم (15) يمثل نوع الإجابة	
الترقيم	الإجابة
1	غير موافق
2	محايد
3	موافق

الجدول رقم ( 16 ) يمثل مجال الإجابة		فتكون مجالات الإجابة على النحو التالي: - لدينا 2 فترات: 2 1 و 3-2 - طول المجال = 2 قسمة على 3 : $0.67 = \frac{2}{3}$
المجال	اتجاه الإجابة	
[1.66-1.00]	غير موافق	
[2.32-1.67]	محايد	
[3.00-2.33]	موافق	

القسم الثاني: محاور الاستبانة

المحور الأول: التدقيق الخارجي

الجدول رقم(17) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة على المحور الأول

Statistics				
		إجراءات التدقيق الخارجي	مسؤوليات المدقق الخارجي	المحور الأول: التدقيق الخارجي
N	Valid	30	30	30
	Missing	0	0	0
Mean		2.6542	2.8000	2.7271
اتجاه الاجابة		موافق	موافق	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

- اتجهت آراء المستبينين حول التدقيق الخارجي في عنصره: مسؤوليات المدقق الخارجي و إجراءات التدقيق الخارجي بموافق.

الجدول رقم(18) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة على المحور الثاني

Statistics		
المحور الثاني : المسؤولية الاجتماعية		
N	Valid	30
	Missing	0
Mean		2.7396
اتجاه الاجابة		موافق

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

- اتجهت آراء المستبئين حول المسؤولية الاجتماعية بموافق.

## 2- فقرات عنصر التدقيق الخارجي

الجدول رقم(19) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة لفقرات عنصر التدقيق الخارجي

Descriptive Statistics						
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	الإجابة
Q1	30	1	3	2.27	0.868	محايد
Q2	30	1	3	2.67	0.606	موافق
Q3	30	2	3	2.70	0.466	موافق
Q4	30	3	3	3.00	0.000	موافق
Q5	30	1	3	2.87	0.507	موافق
Q6	30	1	3	2.70	0.535	موافق
Q7	30	1	3	2.70	0.535	موافق
Q8	30	1	3	2.33	0.959	موافق
إجراءات التدقيق الخارجي	30	2.25	3.00	2.6542	0.26806	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

## 3- فقرات عنصر مسؤوليات المدقق الخارجي

الجدول رقم(20) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة لفقرات عنصر مسؤوليات المدقق الخارجي

Descriptive Statistics						
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	الإجابة
Q9	30	2	3	2.83	0.379	موافق
Q10	30	2	3	2.97	0.183	موافق
Q12	30	1	3	2.57	0.568	موافق
Q13	30	2	3	2.87	0.346	موافق
Q14	30	2	3	2.87	0.346	موافق
Q15	30	3	3	3.00	0.000	موافق
Q16	30	3	3	3.00	0.000	موافق
مسؤوليات المدقق الخارجي	30	2.50	3.00	2.8000	0.12543	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

## 4- فقرات محور المسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم(21) يمثل اتجاهات اجابات افراد العينة على فقرات المسؤولية الاجتماعية

Descriptive Statistics						الإجابة
	N	Minimu m	Maximu m	Mean	Std. Deviation	
Q17	30	1	3	2.77	.504	موافق
Q18	30	1	3	2.70	.535	موافق
Q19	30	1	3	2.43	.774	موافق
Q20	30	2	3	2.87	.346	موافق
Q21	30	3	3	3.00	.000	موافق
Q22	30	1	3	2.70	.596	موافق
Q23	30	1	3	2.63	.556	موافق
Q24	30	1	3	2.10	.759	محايد
0Q25	30	1	4	2.60	.814	موافق

Q26	30	1	3	2.87	.434	موافق
Q27	30	2	3	2.80	.407	موافق
Q28	30	3	3	3.00	.000	موافق
Q29	30	3	3	3.00	.000	موافق
Q30	30	2	3	2.97	.183	موافق
Q31	30	1	3	2.60	.814	موافق
Q32	30	2	3	2.80	.407	موافق
المسؤولية الاجتماعية	30	2.31	3.00	2.7396	.20896	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

### تحليل العلاقة بين التدقيق الخارجي X والمسؤولية الاجتماعية Y

نستخدم تحليل الانحدار البسيط تحت الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية:  $H_0$  لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع أي لا يوجد أثر من

التدقيق الخارجي على المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5%.

ضد الفرضية البديلة:  $H_1$  توجد علاقة بين المحورين.

الجدول رقم(22) يمثل معامل الارتباط بين  $X_1$  و Y

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.889 <sup>a</sup>	.790	.783	.18034

a. Predictors: (Constant), التدقيق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

### التحليل:

بلغت قيمة معامل الارتباط  $r=0.889$  التي تبين وجود علاقة قوية في نفس الاتجاه بين المحورين

إجراءات التدقيق الخارجي  $X_1$  والمسؤولية الاجتماعية Y يبلغ مستوى ارتباطهما **88.9%** وهي نسبة ممتازة.

في حين وصلت قيمة معامل التحديد  $R^2=0.790$  التي تشرح نسبة تفسير إجراءات التدقيق

الخارجي  $X_1$  لمحور المسؤولية الاجتماعية Y بحوالي 79% وهي مرتفعة وتوضح ان ما نسبته **18.03%**

سببها عوامل أخرى غير مدرجة في الاستبيان .

الجدول رقم (23) يمثل العلاقة الانحدارية بين  $X_1$  و  $Y$

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.847	.573		1.477	.151
	التدقيق الخارجي	.694	.210	.530	3.307	.003

a. Dependent Variable: المسؤولية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

### التحليل:

يوضح هذا الجدول العلاقة الانحدارية من محور إجراءات التدقيق الخارجي  $X_1$  (المتغير المستقل) نحو محور المسؤولية الاجتماعية  $Y$  (المتغير التابع) وتظهر النتائج أن المعلمة لها دلالة إحصائية  $0.05 < Sig = 0.003$  أي نرفض الفرض الصفري ( $H_0$ ) ونقبل الفرض البديل ( $H_1$ ) الذي ينص على معنوية المقدرة وبهذا يوجد أثر المتغير المستقل (إجراءات التدقيق الخارجي) على المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) وتؤكدها إحصائية  $t$  ستيوننت. ويكون النموذج كالتالي:

$$Y = 0.847 + 0.694X_1$$

تعكس هذه النتيجة أنه كلما تغير محور إجراءات التدقيق الخارجي بـ 10% تأثر محور المسؤولية الاجتماعية بـ 6.94% في نفس الاتجاه.

الجدول رقم (24) يمثل تحليل ANOVA

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.356	1	.356	10.936	.003 <sup>b</sup>
	Residual	.911	28	.033		
	Total	1.266	29			

a. Dependent Variable: المسؤولية الاجتماعية

b. Predictors: (Constant), التدقيق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

من جدول تحليل التباين لدينا:

قيمة فيشر  $F_c = 10.936 > F_{1,28}^{0.05} = 3.78$  التي تدل على معنوية النموذج ككل وتؤكدتها

قيمة الاحتمالية  $0.05 < Sig = 0.003$  وهذا يحدد لنا مدى تأثر محور المسؤولية الاجتماعية بمحور إجراءات التدقيق الخارجي أي تحقق الفرضية التي تنص على أنه تطبق المؤسسات الاقتصادية في الجزائر معايير وإجراءات التدقيق الاجتماعي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسة.

### تحليل العلاقة بين مسؤوليات المدقق الخارجي X2 والمسؤولية الاجتماعية Y

نستخدم تحليل الانحدار البسيط تحت الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية:  $H_0$  لا توجد علاقة بين المحورين أي لا يوجد أثر من مسؤوليات المدقق الخارجي على المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5%.

ضد الفرضية البديلة:  $H_1$  توجد علاقة بين المحورين.

الجدول رقم (25) يمثل معامل الارتباط بين X2 و Y

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.969 <sup>a</sup>	.939	.004	.00120

a. Predictors: (Constant), مسؤوليات المدقق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

#### التحليل:

بلغت قيمة معامل الارتباط  $r = 0.969$  التي تبين وجود علاقة قوية في نفس

الاتجاه بين المحورين إجراءات التدقيق الخارجي  $X_1$  والمسؤولية الاجتماعية Y يبلغ مستوى ارتباطهما 96.9% وهي نسبة ممتازة.

في حين وصلت قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.939$  التي تشرح نسبة تفسير

إجراءات التدقيق الخارجي  $X_1$  لمحور المسؤولية الاجتماعية Y بحوالي 93.9% وهي مرتفعة وتوضح ان ما نسبته 0.12% سببها عوامل أخرى غير مدرجة في الاستبيان .

الجدول رقم (26) يمثل العلاقة الانحدارية بين X2 و Y

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.829	.865		2.113	.044
	مسؤوليات المدقق الخارجي	3.325	.309	.195	1.054	.000

a. Dependent Variable: المسؤولية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

#### التحليل:

يوضح هذا الجدول العلاقة الانحدارية من محور إجراءات التدقيق الخارجي  $X_1$  (المتغير المستقل)

نحو محور المسؤولية الاجتماعية Y (المتغير التابع) وتظهر النتائج أن المعلمة لها دلالة إحصائية  $Sig = 0.000 < 0.05$  أي نرفض الفرض الصفرية ( $H_0$ ) ونقبل الفرض البديل ( $H_1$ ) الذي ينص

على معنوية المقدره وبهذا يوجد أثر المتغير المستقل (إجراءات التدقيق الخارجي) على المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) وتؤكدها إحصائية t ستيودنت. ويكون النموذج

$$Y = 1.829 + 3.325X_1$$

تعكس هذه النتيجة أنه كلما تغير محور إجراءات التدقيق الخارجي بـ 10% تأثر محور المسؤولية الاجتماعية بـ 33.25% في نفس الاتجاه.

### الجدول رقم (27) يمثل تحليل ANOVA

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.048	1	4.048	93.066	.301 <sup>b</sup>
	Residual	1.218	28	.043		
	Total	5.266	29			

a. Dependent Variable: المسؤولية الاجتماعية

b. Predictors: (Constant), مسؤوليات المدقق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

من جدول تحليل التباين لدينا:

قيمة فيشر  $F_c = 93.066 > F_{1,28}^{0.05} = 3.78$  التي تدل على معنوية النموذج ككل وتؤكدها قيمة الاحتمالية  $Sig = 0.301 < 0.05$  وهذا يحدد لنا مدى تأثر محور المسؤولية الاجتماعية بمحور إجراءات التدقيق الخارجي أي تحقق الفرضية الثانية التي تنص على أنه يلتزم المدققين الخارجيين بتدقيق الأداء الإجتماعي والبيئي للمؤسسة.

### تحليل العلاقة بين التدقيق الخارجي X والمسؤولية الاجتماعية Y

نستخدم تحليل الانحدار البسيط تحت الفرضيتين التاليتين:

**الفرضية الصفرية:**  $H_0$  لا توجد علاقة بين المحورين أي لا يوجد أثر من التدقيق الخارجي على المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5%  
**ضد الفرضية البديلة:**  $H_1$  توجد علاقة بين المحورين

### الجدول رقم (28) يمثل معامل الارتباط بين X و Y

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.930 <sup>a</sup>	.865	.785	.18034

a. Predictors: (Constant), التدقيق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

التحليل:

بلغت قيمة معامل الارتباط  $r_{x,y} = 0.930$  التي تبين وجود علاقة قوية في نفس الاتجاه بين المحورين التدقيق الخارجي **X** والمسؤولية الاجتماعية **Y**، يبلغ مستوى ارتباطهما **93.0%** وهي نسبة مقبولة.

في حين وصلت قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.865$  التي تشرح نسبة تفسير التدقيق الخارجي **X** لمحور المسؤولية الاجتماعية **Y** بحوالي **86.5%** وهي مرتفعة وتوضح ان ما نسبتها **18.03%** سببها عوامل أخرى غير مدرجة في الاستبيان .

الجدول رقم(29) يمثل العلاقة الإندارية بين **X** و **Y**

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.847	.573		1.477	.151
	التدقيق الخارجي	.694	.210	.530	3.307	.003

a. Dependent Variable: المسؤولية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

التحليل:

يوضح هذا الجدول العلاقة الاندارية من محور التدقيق الخارجي **X**(المتغير المستقل) نحو محور المسؤولية الاجتماعية **Y** (المتغير التابع) وتظهر النتائج أن معلمته لها دلالة إحصائية  $Sig = 0.003 < 0.05$  أي نرفض الفرض الصفري ( $H_0$ ) ونقبل الفرض البديل ( $H_1$ ) الذي ينص على معنوية المقدرة وبهذا يوجد أثر المتغير المستقل(التدقيق الخارجي) على المتغير التابع(المسؤولية الاجتماعية) وتؤكدها إحصائية أستودنت.

ويكون النموذج

$$Y = 0.847 + 0.964X$$

تعكس هذه النتيجة أنه كلما تغير محور التدقيق الخارجي ب **1%** تأثر محور المسؤولية الاجتماعية بنحو **1%** في نفس الاتجاه بمرونة تامة.

## الجدول رقم (30) يمثل تحليل Anova

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.356	1	.356	10.936	.003 <sup>b</sup>
	Residual	.911	28	.033		
	Total	1.266	29			

a. Dependent Variable: المسؤولية الاجتماعية

b. Predictors: (Constant), التدقيق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا لمخرجات برنامج SPSS v28

من جدول تحليل التباين لدينا:

قيمة فيشر  $F_c = 10.936 > F_{1,28}^{0.05} = 3.78$  التي تدل على معنوية النموذج ككل وتؤكد لها قيمة الاحتمالية  $Sig = 0.001 < 0.05$  وهذا يجدد لنا مدى تأثير محور المسؤولية الاجتماعية بمحور التدقيق الخارجي أي تحقق الفرضية التي تنص على أن استخدام التدقيق في المسؤولية الاجتماعية يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة وذلك أنه يساهم في تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة ويساهم في نجاحها.

خلاصة الفصل:

تمحورت دراسة الفصل الثاني حول الدراسة الميدانية لمدى إمتثال التدقيق الخارجي لمبادئ المسؤولية الإجتماعية لدى عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين ومجموعة من الأساتذة الجامعيين بكلية الإقتصاد ولاية الاغواط، حيث تمت الإجابة على الفرضيات الموضوعية.



## خاتمة



## خاتمة

لقد تطرقنا في هذه المذكرة إلى وظيفة التدقيق الخارجي مبرزين أهميتها ومكانتها في المؤسسات من خلال معرفة مدى مشاركتها في تلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية، وإن كان تدقيق الأداء الاجتماعي للمؤسسات يأتي ضمن المسؤوليات المهنية لمحافظ الحسابات، بالإضافة إلى معرفة ما إذا كانت هناك معايير تطبق لتحقيق من مدى ممارسة المدقق الخارجي للتدقيق الاجتماعي، وبناء على ما سبق فالمؤسسة التي يتم تطبيق التدقيق الاجتماعي فيها تكون ملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية أكثر من المؤسسات التي لا يطبق عليها هذا النوع من التدقيق.

## نتائج الدراسة:

كانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- اكتسب التدقيق الخارجي تطوراً وأهمية كبيرة فيما يتعلق بالمعايير المهنية للتدقيق الخارجي، والتي ساهمت في تعزيز جودة أداء هذه الوظيفة، حيث أصبحت أداة تأكيدية وإستشارية لرفع قيمة المؤسسة.
- يساعد التدقيق الخارجي في المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلا إتباع منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- يدرك المدقق الخارجي في الجزائر مفهوم التدقيق الاجتماعي.
- نالت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية اهتماماً كبيراً وواسعاً من قبل الباحثين والمهنيين لغرض تحديد نوعية وحجم النشاطات الاجتماعية ومدى تأثيرها في أداء المؤسسة الاقتصادية.
- تدقيق المسؤولية الاجتماعية يهدف للتأكد من مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مجموعة من المعايير المعتمدة.
- تبني مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسة يحسن من أدائها وصورتها في المجتمع.
- يعد التدقيق الاجتماعي أهم وسيلة في يد المؤسسة الاقتصادية للبقاء في بيئة دائمة التغيير لأنه يؤدي دوراً هاماً في كشف المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسة والقيام بإقتراح الحلول المناسبة لها عن طريق التقارير.

## إقتراحات وتوصيات الدراسة:

بناء على النتائج المتوصل إليها، نقترح مايلي:

- على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر تطوير النظم المحاسبية لتتضمن توفير المعلومات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية وتبويبها وفق الأنشطة الاجتماعية التي تسعى

- الوحدات الاقتصادية لتقديمها من خلال الإفصاح عنها بشكل دقيق ومقارنتها مع الأهداف لغرض القياس والتقييم.
- إقناع المنظمة بأن المسؤولية الاجتماعية هي خيار لا بد منه، وهو في صالحها، وليست تكاليف مفروضة عليها لكي تستطيع المضي بهذا المنهج.
  - السعي لتوفير نظام فرعي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في كل وحدة اقتصادية وربطه بالنظام المحاسبي المطبق وذلك لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الاجتماعية التي تسهل من عملية إجراء التدقيق الاجتماعي.
  - ضرورة اهتمام المؤسسات باللجوء إلى خبراء محاسبين لتقييم أدائها في تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية.
  - توسيع مجالات التدقيق ليشمل باقي جوانب المسؤولية الاجتماعية خاصة الجانب الاجتماعي.
  - إهتمام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية بما يضمن أن تكون مصدرا قويا لتعزيز سمعتها ومكانتها وعملها وفق النموذج الاقتصادي الاجتماعي، وضمن ذلك يكون الإهتمام بتكوين العمال في مجال المسؤولية الاجتماعية.
  - ضرورة أن يتضمن التقرير السنوي للمدقق الخارجي تقييمه لمدى تعبير القوائم المالية للمؤسسات عن الأداء الاجتماعي لها.
  - إجراء المزيد من البحوث النظرية والتطبيقية في هذا المجال.

### آفاق الدراسة:

- دراسة هذا الموضوع أظهر إمكانية مواصلة البحث فيه من جوانب أخرى، تستحق البحث والدراسة لأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتدقيق الخارجي من بين المواضيع الواسعة التي يمكن أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية.
- كما أن تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لا يزال لم ينتشر ولم يطبق في جميع المؤسسات فهو موضوع مهم جدا في دراسته أو الأخذ بعين الاعتبار دوره في تحسين أداء المؤسسات.



## قائمة المراجع



قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. هادي التميمي: "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2004.
2. إسماعيل إبراهيم القزاز: "تدقيق أنظمة الجودة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2010.
3. محمد تهامي طواهر ومسعودة صديقي: "المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2003.
4. محمد السيد سرايا: "أصول المراجعة والتدقيق الشامل"، المكتب الجامعي مصر، 2007.
5. محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي: "المراجعة الخارجية"، الدار الجامعية، القاهرة، 2002.
6. سامي محمد الوقاد لؤي محمد وديان: "تدقيق الحسابات (1)، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
7. خالد أمين عبد الله: "علم التدقيق الحديث للحسابات النظرية والعملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000.
8. غسان فلاح المطارنة: "تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية"، دار المسيرة، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت.
9. عبد الفتاح محمد صحن وآخرون: "اسس المراجعة"، دار جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.
10. إياد رشيد القرشي: "التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقيا، دار المغرب للطباعة والنشر، بغداد، 2011.
11. زهير الحدرج: "علم تدقيق الحسابات"، دار البداية، خبراء الكتاب الاكاديمي.
12. أحمد قايد نور الدين: "التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية"، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط2، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015.
13. عبد الفتاح الصحن ودرويش محمد الناجي: "المراجعة بين النظرية العامة و التطبيق"، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 198
14. أحمد حلمي جمعة: "المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث"، دار الصفاء ط1، عمان، 2009.
15. آمنة تونسي وإبراهيم بورنان: "المراجعة الإجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الإجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد7، العدد3، جامعة الأغواط، سبتمبر 2016.

## الرسائل الجامعية:

16. براهيمى فوزية ونبق ابو بكر: "التدقيق الخارجى واثره على تقييم الأداء المالى فى المؤسسة الإقتصادية"، سنة ثانية ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2016/2017.
17. محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب: "دراسة متعمقة فى تدقيق الحسابات"، كنوز المعرفة، قسم المحاسبة سابقا، جامعة البتراء.
18. محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب: "دراسة متعمقة فى تدقيق الحسابات"، كنوز المعرفة، جامعة البتراء، قسم المحاسبة سابقا.
19. آسيا هيري: "فعالية التدقيق الخارجى وفق أخلاقيات المهنة فى تحسين جودة معلومات تقرير المدقق (دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية)، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، مستغانم، 2017/2018.
20. براهيمى فوزية، محاضرات فى المراجعة المحاسبية والمالية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، ماستر 2 محاسبة وتدقيق 2014.
21. عمارة أمينة: "التدقيق الخارجى وتأثيره على فعالية الأداء فى المؤسسة (دراسة حالة سونطراك)"، رسالة دكتوراه، التخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، 2016 \_ 2017.
22. فريال جيرب ومبروكه جريدي: "أثر المسؤولية الإجماعية على الأداء المالى (دراسة حالة اتصالات الجزائر بورقلة)"، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ليسانس مهني، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2018.
23. بوبكر محمد الحسن: "دور المسؤولية الإجماعية فى تحسين أداء المنظمة دراسة حالة لمؤسسة نفعال وحدة باتنة"، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، قسم التسيير العمومي، تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
24. جدي حنان وحملوي إيمان: "المسؤولية الإجماعية كأداة لتعزيز الميزة التنافسية (دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للمياه - فرع عين بسام-)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة.
25. بوعبدلي نعيمة وخضر هنشور إسماعيل: "المسؤولية الإجماعية والتدقيق الإجماعي"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، قسم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2021.
26. بن علي عبد الناصر: "واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين لمفهوم المراجعة الإجماعية (دراسة لعينة من مراجعي الحسابات الخارجيين لولاية ورقلة)"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر

- أكاديمي، قسم علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.
27. تعنة أسماء وساحي نعيمة: "دور التدقيق الإجتماعي في تحسين الأداء الإجتماعي للمنظمة (دراسة ميدانية بالمؤسسات البنكية بأدرار)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار.
28. جادلي سمير، "تسيير الأجرور في المؤسسة دراسة حالة البنك الفرنسي BNP Paribas"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.
- المجلات العلمية:
29. مقدم وهيبة و بكار بشير: "المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمؤسسة الإجتماعية"، مجلة المراجعة الإقتصادية والتسيير، العدد 15 جامعة مستغانم 2010.
30. خولة طالحي: "المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر (سياسات عامة مقترنة)"، سنة ثانية ماستر كلية العلوم السياسية جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2015/2014.
31. صالح الحموري و رولا المعايطه: "المسؤولية المجتمعية للمؤسسات"، الأردن، 2015.
32. مدحت محمد أبو النصر: "المسؤولية الإجتماعية للشركات والمنظمات (المواصفة القياسية ISO 26000)"، مجموعة العرب .
33. عبد الله مرزق و دبون عبدالقادر: "المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية تجاه الموارد البشرية"، مجلة إدارة الأعمال للمؤسسات الإقتصادية رقم 166.
34. بومدين بروال وسلمى براكنة: "مشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الإجتماعي لتحقيق متطلبات المسؤولية الإجتماعية (دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة)"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 02، جويلية 2020.
35. مسلم إبراهيم: "دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية"، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، مارس 2016.
36. يحي عبد اللاوي ويامن فوحمة وبلال نصيرة: "المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية- عرض لمجموعة من النماذج-"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، سبتمبر 2020.
37. لحسن رباحي ويوسف شرع: "واقع تطبيق مجالات المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة والمهتمين في مجال المحاسبة)"، مجلة إضافات إقتصادية، مجلد 06، العدد 01، جامعة غرداية، مارس 2022.

38. خديجة ملاك وخديجة رفيف: "أثر التدقيق الإجتماعي على تحسين مصداقية تقارير المسؤولية الإجتماعية"، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 02، جامعة البليدة 2، جوان 2021.
39. هاشم علي هاشم وجمانة حنظل التميمي: "المراجعة الإجتماعية دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب"، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 14، جامعة البصرة، 2004.

المراسيم:

40. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات، القانون 10-01، المادة 22.

المطبوعات الجامعية:

41. جعلاب الزهرة، (تسيير الموارد البشرية)، مطبوعة الدروس في مقياس التدقيق الإجتماعي، السنة ثانية ماستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020/2019.



## قائمة الملاحق



## الملحق رقم: 01

## قائمة الأساتذة المحكمين

نوع التحكيم	إسم ولقب الأستاذ
ورقي	نقاز أحمد
إلكتروني	تاوتي عبد العليم
إلكتروني	سعيداني محمد السعيد
إلكتروني	مشرابي سميرة
ورقي	بعداش الطاهر

الملحق رقم: 02

	Name	Type	Width	Decimals	Label	Values	Missing	Columns	Align	Measure	Role
1	الوقت الضمني	Numeric	8	0		[1, ليسوا]	None	8	Center	Ordinal	Input
2	الرشيد الدابة	Numeric	9	0		[1, ليسوا]	None	8	Center	Ordinal	Input
3	الخبر الجديد	Numeric	8	0		[1, ليسوا]	None	8	Center	Ordinal	Input
4	Q1	Numeric	8	0	هذا إختلاف كلي على المدعى الغربية للتقدي	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
5	Q2	Numeric	8	0	يؤثر حجم التكلفة في عملية التقدي الخارجي	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
6	Q3	Numeric	8	0	كم تكلفة التكاليف الخارجية من قبل الدولة بالعمل	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
7	Q4	Numeric	8	0	هل من أن إمداد التكاليف الخارجية يتم وفقاً للتعميم	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
8	Q5	Numeric	8	0	يعد الإختلاف على التكاليف الخارجية من دولي	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
9	Q6	Numeric	8	0	إن عدم وجود أدلة أو عوامل لتد إسقاطية من	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
10	Q7	Numeric	8	0	تعميم والتوجه إمران ميمان في عملية التقدي	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
11	Q8	Numeric	8	0	ويعد نظام تكاليف تكاليف إمداد ويعد التكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
12	Q9	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية بالإسقاطية والتكاليف الخارجية	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
13	Q10	Numeric	8	0	التكاليف المتعددة أمد التكاليف التي يتعدى التكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
14	Q11	Numeric	8	0	تكاليف الخارجية في التعميم والإعرف على التكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
15	Q12	Numeric	8	0	التكاليف متعددة من التكاليف الخارجية من التكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
16	Q13	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية على عدم التكاليف الخارجية مع	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
17	Q14	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية متعددة من إكتشاف التكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
18	Q15	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية عند إمداد أي من ميمان إلى التكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
19	Q16	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية في التكاليف الخارجية إلى التكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
20	Q17	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية بالتكاليف الخارجية بالتكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
21	Q18	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية إن تكاليف الأداة الإقتصادية والتي	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
22	Q19	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية بالتكاليف الخارجية والتكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
23	Q20	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية في التكاليف الخارجية بالتكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
24	Q21	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية بالتكاليف الخارجية بالتكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input
25	Q22	Numeric	8	0	التكاليف الخارجية إن التكاليف الخارجية بالتكاليف	[1, غير متوافق]	None	8	Center	Ordinal	Input

الملحق رقم (03):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير  
جامعة عمار ثليجي "الأغواط"



قسم علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إستمارة الإستبيان

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.  
تحية طيبة وبعد ...

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الأغواط، تقوم الطالبة بإعداد دراسة بعنوان: "دور التدقيق الخارجي في امتثال المؤسسات الاقتصادية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية" وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الخارجي في امتثال المؤسسات الاقتصادية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية نرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان المرفق، بوضع إشارة في الخانة التي تعبر عن رأيكم، علما أن البيانات التي سنقدمونها، ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا في مجال هذه الدراسة أغراض البحث العلمي فقط.  
أشركم جزيلا على وقتكم وتعاونكم، وأقدر بعمق مساعدة التي قدمتموها أنتم والشركة التي تعملون بها لانجاز هذا البحث.

تقبلو مني فائق الاحترام و التقدير

الطالبة:

دهكل حليلة

الأستاذ المشرف:

د-عبيرات لخضر

## الجزء الأول: البيانات الشخصية

### المؤهل العلمي:

<input type="checkbox"/>	ليسانس	<input type="checkbox"/>	ماجستير
<input type="checkbox"/>	دكتوراه	<input type="checkbox"/>	مستتر

### الوظيفة الحالية:

<input type="checkbox"/>	أستاذ جامعي	<input type="checkbox"/>	خبير محاسب
<input type="checkbox"/>	محافظ حسابات	<input type="checkbox"/>	مهنة أخرى

### الخبرة المهنية:

<input type="checkbox"/>	أقل من 5 سنوات	<input type="checkbox"/>	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
<input type="checkbox"/>	سنة فأكثر 15		

## الجزء الثاني: بيانات الدراسة

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
المحور الأول: التدقيق الخارجي				
-	إجراءات التدقيق الخارجي			
1	هناك اطلاع كافي على المعايير الدولية للتدقيق			
2	يؤثر حجم المؤسسة في عملية التدقيق الخارجي			
3	يتم مراجعة تقارير مدققين خارجيين سابقين قبل البدء بالعمل			
4	يتأكد المدقق من أن إعداد القوائم المالية تتم وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وقواعد النظام المحاسبي المالي			

## قائمة الملاحق:

			يجب أن يتم الإطلاع على الملف الدائم للتدقيق قبل مباشرة العمل	5
			التأكد من عدم وجود عوامل أو أسباب تهدد إستمرارية نشاط المؤسسة	6
			يعتبر التخطيط والتوجيه أمران مهمان في عملية التدقيق الخارجي	7
			وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يلغي إحتمال وجود أخطاء	8
<b>- مسؤوليات المدقق الخارجي</b>				
			يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية أثناء أدائه لعمله	9
			يعتبر التدقيق المستندي أحد المقومات التي يعتمدها المدقق الخارجي	10
			يساهم المدقق الخارجي في التخطيط والإشراف على المساعدين أثناء العمل	11
			يعتبر مدقق الحسابات الخارجي مسؤولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها عن تعويض الضرر المحقق و الربح الفائت بسبب الأخطاء التي إرتكبتها أثناء تنفيذ عمله	12
			بصورة خاطئة يعمل المدقق الخارجي على تقديم التوصيات للمؤسسة حول فحص نظام الرقابة الداخلية	13
			يعد المدقق الخارجي مسؤولاً عن إكتشاف التصريحات غير القانونية التي تقوم بها المنشأة محل التدقيق	14
			يحتاج المدقق الخارجي عند إبداء رأي فني محايد إلى بذل العناية الكافية	15
			يشير المدقق الخارجي في تقريره النهائي إلى كل التجاوزات والتلاعبات و الأخطاء مهما كان حجمها	16

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية				
			يلتزم المدقق الخارجي بالنصوص القانونية بخصوص الجوانب الاجتماعية	17
			يدرك المدقق الخارجي أن تدقيق الأداء الاجتماعي يأتي ضمن مسؤولياتها المهنية	18
			يدرك المدقق الخارجي تصنيف البرامج و الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية	19
			يدرك المدقق الخارجي أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات	20
			يلتزم المدقق الخارجي بتطبيق المعايير التنفيذية المحددة لفحص الأداء الاجتماعي عند تحقيق البيانات المالية	21
			يدرك المدقق الخارجي في الجزائر مفهوم التدقيق الاجتماعي	22
			تمارس وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق المعايير المتعارف عليها (المعايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني، معايير التقرير والإفصاح)	23
			عملية تدقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تتم بصفة مستمرة	24
			تشمل خطة عمل التدقيق برنامجا لتدقيق الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للمؤسسة محل التدقيق	25
			تطبق مجموعة من المعايير للتدقيق من مدى ممارسة المدقق الخارجي للتدقيق الاجتماعي	26
			تتسم عملية التدقيق عن المسؤولية الاجتماعية بالشفافية والوضوح من حيث تقديم المعلومات والبيانات عن الأنشطة الاجتماعية	27
			يعد التدقيق الاجتماعي أداة رقابية تشجع على الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية	28
			يلتزم المدقق الخارجي بتدقيق البيانات و المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية	29

قائمة الملاحق:

			يهتم المدقق الخارجي بمراجعة نظام الرقابة الداخلية للأنشطة الإجتماعية	30
			يقوم المدقق الخارجي بإعداد تقرير عن نتائج التدقيق متضمنا الرأي الفني غير المتحيز حول الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات	31
			يدرك المدقق الخارجي أن تدقيق الأداء الاجتماعي للمؤسسة محل التدقيق بعد عنصر من عناصر جودة أداء عملية التدقيق	32